S/PV.7817

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨١٧

الاثنين، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سيك	(السنغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غيموليكا
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/962).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/962).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة إليزابيث هوف، ممثلة منظمة الصحة العالمية في سوريا.

وتنضم السيدة هوف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من دمشق.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/796 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥).

وأعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): بينما نجتمع مرة أخرى هذا الشهر، ما تزال معاناة المدنيين في حلب وفي جميع أنحاء سوريا تتفاقم بلا هوادة. وأصبح الرعب الآن أمرا معتادا، وهو مستوى من العنف والدمار يبدو أن العالم ينظر إليه وكأنه وضع طبيعي في لسوريا وللشعب السوري. وما فتئتُ أبلغ المجلس شهرا تلو الآخر بأنه لا يمكن السماح بتفاقم مستوى المعاناة التي يتعرض لها الشعب السوري، لأعود في الشهر التالي مباشرة وأكاد لا أصدق هذه التقارير الجديدة البشعة التي تصور تفاقم المعاناة البشرية.

وقد فاض بي الكيل في نهاية المطاف بصفتي إنسانا عاديا، غير أني هنا لأكون مهنيا وموضوعيا مثل بقية زملائي.

وكنت آمل أن أقول اليوم إنني وضعت جميع الحقائق والتقارير أمامكم على الطاولة الشهر الماضي، وإنما بصراحة، لا تزال الحالة رهيبة كما كانت عليه. دعونا نتوقف عند هذا الحد. العار علينا جميعا لأننا لم نتصرف لوقف تدمير شرق حلب وشعبها والكثير من بقية أنحاء سوريا أيضا. ومن بين جميع الحقائق والتقارير التي ذكرتها لكم في الشهر الماضي (انظر S/PV.7795)، لم يتغير شيء منها، أو جرى التحفظ بشأنها، أو تم رفضها، أو ثبت خطأها من جانب أي شخص داخل هذه القاعة أو خارجها. والبيان الذي أدليت به حينئذ تناول بالتفصيل الواقع الموضوعي لما كان يحدث في حلب. وكان يؤمل من دعوتي ودعوة الآخرين أن يسود التعقل والشعور الانساني، والإبلاغ استنادا إلى وقائع واضحة لا تقبل الجدل – بالرغم من أن سماعها غير مستحب أحيانا بل تشكل حقيقة مزعجة – عن أنها ربما تركت أثرا ما. لقد كان هناك بصيص من الأمل. والإعلان الروسي والسوري من طرف واحد بالتوقف عن القصف الجوي فوق شرق حلب في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر لفترة أولية مدتها ٧٢ ساعة تجاوز المدة المعلنة. ولقد اجتمعنا آخر مرة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7795)، عندما رحبت بالتوقف عن شن الغارات الجوية من جانب الاتحاد الروسي والحكومة السورية، على الرغم من

أن الأعضاء يتذكرون بأن ترحيبي لم يُصغَ إليه ذلك اليوم في جميع أوساط المجلس.

وصمد وقف الغارات الجوية على شرق حلب أياما وحتى أسابيع. و لم يحدث الشيء نفسه في غرب حلب، حيث أطلقت الجماعات المسلحة من غير الدول مئات قذائف الهاون على المناطق المدنية في الجزء الغربي من المدينة. ولو توقفت الأطراف كافة عن شن جميع الهجمات على حلب، لربما كانت هذه الإحاطة الإعلامية مختلفة اليوم. ولكن لا يسعني أن أترك الحالة على ما هي عليه – وبالكاد يصدّق المرء هذه الحالة – لأنها باتت أسوأ الآن. والمؤسف أنه شهدنا خلال الأسبوع الماضي اندلاع العدوان العسكري المكثف في حلب والمنطقة الريفية المحيطة بها، مما خلّف بالفعل عواقب مدمّرة على المدنيين. أمّا توقّف الغارات فوق شرق حلب فقد تم انتهاكه مما حدا بالمدينة وسكانها إلى مواجهة الموت والدمار مرة أخرى. ففي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، سُجّل ارتفاع في وتيرة الغارات الجوية وعمليات القصف في جميع مناطق مدينة حلب الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة من غير الدول، وذلك من جانب قوات الحكومة السورية. وتوخيا للدقة واستكمال المعلومات، اسمحوا لي هنا أن أبلّغ بأن الاتحاد الروسي أكد مرارا على أن سلاح الطيران التابع له لم يستأنف غاراته الجوية سوى على إدلب وحمص وليس على شرق حلب.

ومنذ يوم الثلاثاء الماضي، لم يتوقف القصف على شرق حلب بالقنابل. وتشير التقارير طوال الأيام الماضية إلى أن مئات المدنيين تعرضوا للقتل أو الاصابة بجروح أو الضرر جرّاء الهجمات التي تشن بلا هوادة على شرق حلب. وقد أفيد عن دفن أسر بأكملها تحت الأنقاض في منطقة السكّري بعدما خرج أول المسعفين للبحث عن الناجين. واندلعت الحرائق نتيجة احتراق الغاز في المباني السكنية عقب الهجمات التي امتدت في جميع أنحاء شرق حلب. وأُبلغ عن حالات وفاة في ما لا يقل عن ١٠ أحياء مجاورة. وحتى يوم أمس، بالكاد توجد مستشفيات عاملة في شرق حلب قادرة على معالجة أولئك الذين نجوا من الموت، لأن جميع المستشفيات تعرضت للقصف المدمّر.

وفي موازاة ذلك، أفيدَ عن أكثر من ٣٥٠ قذيفة هاون وصاروخ أطلقتها الجماعات المسلحة غير الحكومية بشكل عشوائي على غرب حلب منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٦٠ شخصا، بمن فيهم نساء وأطفال، وإصابة ما يزيد على ٣٥٠ شخصا آخرين بجروح. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، أفيد عن هجوم بقذائف الهاون والقذائف الصاروخية شنته جماعات مسلحة من غير الدول على مدرسة في منطقة الفرقان في غرب حلب، أسفر عن مقتل ثمانية أطفال وجرح عدة أطفال آخرين، في حين أصيبت أيضا الجامعة المحلية. على العموم، بات نحو ٢٥ ٠٠٠ شخص في غرب حلب مشردين خلال الأسابيع القليلة الماضية نتيجة القصف من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول. وأود أن أكون واضحا. نحن لا نرى مجرد استئناف لأعمال العنف في حلب. فالحالة هناك ليست كالمعتاد. إن ما أُطلق العنان له بلا هوادة ضد المدنيين في الأسبوع الماضي هو هجوم خسيس لاإنساني آخر، هجوم مفجع ولا لزوم له. وأطراف الصراع – جميعها – تختار القيام بذلك. والمدنيون هم الذين يدفعون الثمن.

ومنذ تموز/يوليه، تجري محاصرة ٢٧٥ ٠٠٠ من المدنيين في شرق حلب بسبب الأساليب التي تمارسها ضدهم الحكومة السورية وحلفاؤها. ولقد فتحت روسيا وسوريا ممرات للمدنيين كي يغادروا عبرها، وإنما أفيد أن اجتيازها غير مأمون أو يعتبر غير مأمون. ووردت أيضا تقارير تفيد بأن الجماعات المسلحة غير الحكومية الموجودة داخل شرق حلب منعت الراغبين في مغادرة المدينة من القيام بذلك. والأوضاع الإنسانية في شرق حلب انتقلت من أوضاع مروعة إلى

أوضاع رهيبة، بالكاد يستطيع البشر أن يعيشوا في ظلها. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، جرى توزيع آخر الحصص الغذائية المتاحة من برنامج الأغذية العالمي. وهذه الحصص الغذائية التي تم الحصول عليها قبل توقف الأمم المتحدة عن توفيرها في تموز/يوليه، جرى الاستفادة منها لأطول مدة ممكنة، أمّا الآن فلم يعد موجود منها شيء. ولم يتبق سوى حفنة من حصص الإعاشة التي توفرها المنظمات المحلية غير الحكومية، وباتت الأغذية في الأسواق نادرة، وارتفعت الأسعار ارتفاعا هائلا. وأفيد عن عدم توفر الوقود والغاز لطهي الطعام في معظم الأحياء. وهذا يؤدي إلى استراتيجيات التكيف السلبية، والحد من الوجبات، وادخار المواد الغذائية لإطعام الأطفال.

وبالإضافة إلى محدودية الغذاء والدواء، أفيد في الاسبوع الماضي عن تزايد الاستياء والاحتجاجات ضد الفساد واحتكار السلع، حيث تحوّل بعضها إلى أعمال عنف، مما يشير إلى شدة اليأس لدى المواطنين المحاصرين. وعلاوة على الأزمة الإنسانية، سوف يواجهون قريبا شتاء قاسيا دون تدفئة أو توفّر الضروريات الحياتية. وقد بذلت الأمم المتحدة جهودا كبيرة ودؤوبة ترمي إلى إيصال المعونة المنقذة للحياة. وإنني أحيّي جميع العاملين في مجال المعونة الإنسانية على الشجاعة التي أظهروها بحماسة وبترفّع عن الذات خلال عملهم مع الأمم المتحدة بجميع أطيافها، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والمستجيبين الأوائل، والناس في مجتمعاتهم المحلية وأسرهم. إنهم على استعداد للقيام بذلك مرارا وتكرارا، في حال لم يسقطوا ضحايا هم أنفسهم عندما يجازفون في الخروج، وحتى المخاطرة بحياتهم جرّاء تعريضهم عمدا لضربة جوية ثانية، أو قذيفة، أو رصاصة قنّاص، بينما يبحثون عن الأحياء ويعملون على إنقاذ الأرواح. دعوني أكرر – إنهم ليسوا الهدف. وأحث حكومة سوريا على منح مجلس التحقيق الداخلي التابع للأمين العام إمكانية الوصول الكامل إلى سوريا بغية إجراء التحقيق في الهجوم على القافلة الإنسانية، مما أدى إلى مقتل عاملين في مجال تقديم المعونة في أورم الكبرى بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر.

إن أفرقتنا في دمشق وغازي عنتاب قدمت خططا متتالية إلى جميع الأطراف، وهي تعمل على كفالة إيصال اللوازم الطبية وإجلاء أشد الحالات الطبية خطورة. ونحن على استعداد للتحرك لحظة منحنا الضمانات الأمنية من جميع الأطراف. وخطة الأمم المتحدة ذات النقاط الأربع التي قُدمت إلى جميع الأطراف في الأسبوع الماضي تشمل حالات الإجلاء الطبي الخطيرة وإيصال اللوازم الطبية. وهي تتضمن توفير الأغذية ومواد الإغاثة الأساسية الأخرى. وأخيرا، إنها تشمل تناوب الأطباء على تقديم المساعدة إلى المحتاجين إليها. ولا يزال الأطباء الثلاثون المتبقون في شرق مدينة حلب، الذين استنفدتهم جهودهم البطولية وأرهقهم العمل من غير توقف اعتبارا من تموز/يوليه، يعملون في ظل ظروف مؤلمة لا هوادة فيها.

إن جميع الأطراف لديها الخطة، ونحن ما فتئنا نشارك في المناقشات المتواصلة معها بغية نيل موافقتها على المضي قدما. ولكن استئناف القتال العنيف يشكل انتكاسة واضحة لهدفنا المتمثل في التوصل إلى اتفاق وتقديم المساعدة إلى المحتاجين. ومع ذلك، لم يردعنا شيء بعد. فعلى الرغم من القصف بالقنابل وأيا كانت الصعوبات، نحن عازمون على المضي قدما. والعاملون في المجال الإنساني التابعون للأمم المتحدة وشركاؤنا لن يتخلوا عن الناس في حلب. وسوف نواصل الإصرار على التزامات الأطراف باحترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإيصال المساعدة الإنسانية باستمرار إلى الموجودين في شرق حلب وجميع الذين يحتاجون إليها في جميع أنحاء سوريا. وأدعو ذوي النفوذ كافة – وهي العبارة التي يلزم أن أستخدمها دبلوماسيا، ولكن الجالسين حول هذه الطاولة وخارجها يعلمون من هم – إلى

القيام بدورهم لإنهاء دورات العنف الطائش نهائيا ووضع حد للمجازر التي تُرتكب في حلب. وعلى جميع الجهات، وأولئك الذين لديهم نفوذ عليها، أن يوفروا على الفور الضمانات اللازمة للخطة الإنسانية ذات النقاط الأربع بغية المضي قدما.

وفي حين أن الحالة القائمة تفوق القدرة على فهمها، فإن مواطني شرق حلب ليسوا وحدهم قابعين في أعماق الأهوال التي يواجهها المدنيون في سوريا اليوم. وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء مصير جميع الأشخاص الذين يعيشون في المواقع المحاصرة. وعمليات إيصال المعونة والإجلاء الطبي في المدن التي يتضمنها اتفاق وقف إطلاق النار في البلدات الأربع، التي تشمل الزبداني ومضايا والفوعة وكفريا والمناطق المحيطة بها، المعروف باسم اتفاق البلدات الأربع، لم تتحقق بسبب طبيعة الاتفاق التبادلية.

لقد هزت الوفيات البشعة جوعا في مضايا العالم في كانون الثاني/يناير ودفعت أطراف النزاع إلى السماح بإيصال المعونات. وشهدت شهور شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل من هذا العام عمليات إيصال معونات إلى البلدات الأربع. ولكن منذ ذلك الحين تدهورت الحالة. ووصلت قافلة واحدة فقط إلى البلدات الأربع خلال فترة تزيد على ستة أشهر وكان ذلك في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وإضافة إلى عدم دخول الإمدادات، يموت المحتاجون إلى العناية الطبية لأنه لا يسمح لهم بالمغادرة. ومنذ أن قدمت تقريري الأخير إلى المجلس (انظر S/PV.7795)، توفي ثلاثة أشخاص على الأقل بسبب رفض الأطراف في اتفاق البلدات الأربع السماح بإجلاء الأشخاص الذين كان بالإمكان إنقاذهم لولا هذا التطبيق العقابي لنهج المعاملة بالمثل. وسيموت مزيد من الأشخاص قريبا في كل بلدة من البلدات الأربع إن لم يتم حل تلك المهزلة. وأحث أولئك الذين لديهم نفوذ على أطراف الاتفاق، لا سيما جيش الفتح وإيران، على فعل كل ما في وسعهم للتمكين من إيصال المعونات فورا وإجلاء الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية.

لطالما دعوت إلى رفع كل أشكال الحصار التي أصبحت أحد أكثر الجوانب انتشارا وخبثا لهذا النزاع المستمر بلا رحمة. ولكننا شهدنا في العام المنقضي العكس تماما، حيث حدثت زيادة هائلة في استخدام الحصار والذي يُفرض على أعداد هائلة من البشر، وتحديدا من جانب الحكومة السورية. وفي مثل هذا الوقت من العام الماضي، كان عدد الأشخاص المحاصرين ٧٠٠ ٣٩٣. وقبل ستة أشهر، بلغ العدد ٧٠٠ ٤٨٦ شخص. واليوم، أجد لزاما علي أن أبلغ المجلس بأنه، عقب إجراء استعراض شامل، نقدر أن ما مجموعه ٠٨٠ ٩٧٤٠ شخصا – أي مليون سوري تقريبا – يعيشون تحت الحصار في هذه الليلة. وتشمل المواقع الجديدة جوبر في دمشق والحجر الأسود وخان الشيح وعدة مناطق في جيب الغوطة الشرقية في ريف دمشق.

ولا يوجد شيء خفي أو معقد بشأن الممارسة المتمثلة في فرض الحصار. إذ يُحاصر المدنيون ويجري تجويعهم وقصفهم وحرمانهم من العناية الطبية والمساعدات الإنسانية من أجل إرغامهم على الاستسلام أو الفرار. إنه أسلوب متعمد يتصف بالقسوة لزيادة معاناة الناس لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية، وفي بعض الحالات تحقيق مكاسب اقتصادية لتدمير وهزيمة السكان المدنيين الذين لا يمكنهم الذود عن أنفسهم. وهو أسلوب يرتكبه بشكل مخيف الطرف الذي يجب عليه في المقام الأول الدفاع عنهم وحمايتهم – جميعا حتى أولئك الذين لا تعجبهم الدولة وزعيمها وحكومته ومن يختلفون مع كل ذلك. ويعلم القائمون على الحصار الآن أن المجلس غير قادر أو غير مستعد على ما يبدو لفرض إرادته أو أن يتفق على خطوات لوقفهم. ولا تمنحنا الإجراءات القائمة سوى الفتات؛ إذ يتم السماح بوصول قافلة واحدة من حين لآخر هنا وهناك قرب وقت تقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس لنملأ خانة أننا نبذل قصارى جهدنا. ولكن قرابة المليون سوري المحاصرين في المواقع الخاضعة للحصار لا يستطيعون العيش على الفتات.

والسؤال الحقيقي هو: كيف يمكننا الآن الحيلولة دون خضوع ما يقرب من مليون إنسان لشكل قاس من أشكال العقاب الجماعي يشتد وتزيد حدته شهرا بعد شهر في جميع أنحاء البلد؟ وإذا كان المجلس لا يستطيع أن يوحد كلمته لإنهاء الحصار، فإنه يجب عليه وعلينا جميعا أن نسأل أنفسنا: لماذا نعقد هذه الجلسة هنا في هذا الصباح.

لقد أصبحت الهجمات على البنية التحتية المدنية، ولا سيما المستشفيات والمدارس، شائعة وتجعلنا نحبس أنفاسنا من الهول. وتشكل هذه الهجمات انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وقد اعتبر الأمين العام بعضها جرائم حرب، بما في ذلك ما حدث مرة أخرى أمس وأشار المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى أن بعضها حتى ربما يصل إلى حد الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. إنها أعمال هوجاء لا يردعها وازع من ضمير وليس لها غرض سوى معاقبة المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال والعجزة وحرمان من بقوا من سبل البقاء على قيد الحياة أو إعادة البناء. وأدت الهجمات المُدبرة والمتهورة على المدارس إلى حرمان ملايين الأطفال السوريين من طفولتهم. وفي الأسبوعين الأخيرين من شهر تشرين الأول/أكتوبر، وحده سُرقت حياة وأحلام ٣٠ طفلا في هجمات على خمس مدارس. ففي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وهو نفس يوم تقديمي آخر إحاطة إعلامية إلى المجلس حينما علت الأصوات بحدة بعبارات الإنكار، قُتل ٢٢ طفلا وستة من مدرسيهم إثر شن هجمات متكررة على مجمع مدرستهم في حاس بمحافظة إدلب. ولكن الحقيقة أن الأطفال ومعلميهم قد ماتوا. إن الموت، حين يتحول الإنسان إلى جثة هامدة ويبرد الدم في أوصاله – حقيقة لا يمكن إنكارها مهما حاول أي شخص جاهدا ذلك، وهناك دائماً سبب للموت.

ولنتخيل لحظات الرعب التي عاشها هؤلاء الأطفال؛ ولنتخيل أولئك الذين نجوا من الضربة الأولى، وقد انتابت بعضهم حالة هيستيريا وتجمد البعض الآخر من الخوف، ثم ما لبثوا أن شهدوا ضربة أخرى. وقد وثقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة في هذا العام وقوع ٨٤ هجوما على المدارس مما أسفر عن مصرع مالا يقل عن ٦٩ طفلا وإصابة عدد أكبر بجروح. وماذا عن أولئك الذين نجوا من تلك الهجمات، أولئك الأطفال الذين يحلمون بأن يصبحوا أطباء؟ إن العمل في مجال الرعاية الصحية في سورية قد أصبح مهنة خطرة وحتى مجرد الذهاب إلى مرفق طبي هو مخاطرة بالحياة. واتخذ المجلس القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، القاضي بحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق الطبية ولكن ذلك لم يوفر سوى قدر ضئيل من الحماية للعاملين في سورية.

فخلال الفترة من ١ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تم التحقق من وقوع ١٣ هجوما وثمة تقارير عن العديد من الهجمات الأخرى. وجرى استهداف المستشفيات والمراكز الصحية وبنوك الدم وسيارات الإسعاف. وفي الواقع أنه منذ اتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) في ٣ أيار/مايو، جرى توثيق أكثر من ١٣٠ هجوما على المرافق الطبية. وقتلت الحرب السورية بالفعل أكثر من ٧٥٠ من الموظفين الطبيين. إنه تجاهل صارخ ومثير للاشمئزاز لوضع الحماية الخاص المكفول لمرافق الرعاية الصحية بموجب القانون الدولي الإنساني وازدراء واضح لقرار المجلس، وهو ما ستوضحه زميلتي، ممثلة منظمة الصحة العالمية، بالتفصيل بعد إحاطتي الإعلامية. وبالرغم من التحديات والصعوبات، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤنا بانتظام الوصول إلى حوالي ٦ ملايين من السوريين المحتاجين في جميع أنحاء البلد في كل شهر. وتُقدم تلك المساعدة من خلال البرامج العادية والأنشطة العابرة لخطوط التماس من دمشق والمساعدة المُقدمة عبر الحدود من تركيا والأردن.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى الأنشطة العابرة للحدود التي أصبحت جزءا حيويا من الاستجابة. فمنذ بدأت العمليات

العابرة للحدود قبل عامين، نظمت الأمم المتحدة ٤٢٠ قافلة عبر الحدود أو ما يقرب من أربعة قوافل أسبوعيا في المتوسط، حيث قدمت المساعدات الصحية الكافية لتسعة ملايين شخص بما في ذلك اللقاحات لمليوني شخص؛ والغذاء لثلاثة ملايين شخص، يحصل الكثيرون منهم على الغذاء شهريا؛ والمواد غير الغذائية لما يقرب من ٣ ملايين شخص؛ والمياه والصرف الصحي وإمدادات النظافة الصحية لأكثر من ٢,٥ ملايين شخص. وتم إيصال المساعدات إلى العديد من أنحاء محافظات حلب وإدلب واللاذقية وحماة من تركيا وإلى محافظتي درعا والقنيطرة من الأردن. وتستكمل جهودنا الدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية الدولية والسورية التي تقدم المساعدة والخدمات إلى ملايين آخرين من البلدان المجاورة. ولا نزال نصل إلى الناس عن طريق الجو. فمنذ بدأت العمليات قبل عدة أشهر، نفذ برنامج الأغذية العالمي ١٥٣ عملية للإسقاط الجوي شملت إلقاء ٨١٥ ٢ طنا متريا من الأغذية ولوازم التغذية والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على مدينة دير الزور. وقامت الأمم المتحدة أيضا بـ ١٥٩ عملية نقل جوي إلى القامشلي، حيث أوصلت ٥٦٦٠ طنا متريا من إمدادات الغذاء والمياه والصرف الصحي ولوازم النظافة الصحية ومساعدات التغذية والتعليم والمأوى والمواد غير الغذائية بالنيابة عن الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك أكثر من ٠٠٠ ٦١٥ حصة غذائية كاملة.

وفي منطقة الحاجز الرملي على طول الحدود السورية – الأردنية التي زرتها في أوائل أيلول/سبتمبر، تعمل الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني دون كلل جنبا إلى جنب مع السلطات الأردنية لكفالة استئناف عمليات المعونات المتواصلة إلى عشرات الآلاف من النساء والرجال والأطفال الذين تجمعوا على الحدود وفي حاجة ماسة إلى المساعدة العاجلة المنقذة للحياة. ويسرني أن أعلن اليوم أنه تم الانتهاء من ترتيبات الأمن والترتيبات الأخرى ومن المقرر أن تبدأ عمليات المعونة غدا. وأود أن أشيد بالتعاون الذي لمسته شخصيا من جانب الدولة الأردنية على أعلى المستويات للمساعدة في تيسير إيصال المساعدات الإنسانية في ظل أصعب الظروف.

وللأسف، لا بد أن أبلغ المجلس بأنه منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، لم تتمكن قافلة واحدة من القوافل المشتركة بين الوكالات من إيصال المعونات عبر خطوط التماس. ويتطلب الوصول عبر خطوط التماس إجراء مفاوضات مفصلة بشأن إمكانية الوصول مع جميع الأطراف لضمان الأمن والسماح بتسليم المعونات. وبالرغم من أن محاورنا الرئيسي هو بالطبع الحكومة السورية، فإننا نعمل أيضا مع الأطراف الأخرى في النزاع والدول الأعضاء التي تتمتع بنفوذ عليها – من خلال فرقة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية وكذلك على الصعيد الثنائي – ولكن جهودنا تواجه على نحو متزايد تأخيرات وعراقيل ورفض. ونواجه شهريا تحديات بيروقراطية جديدة يجب علينا تفاديها. ونحن نواجه موافقات متأخرة وموافقات مشروطة بقيود على عدد المستفيدين وتأخيرات في إجراءات السماح بسير الشاحنات في المستودع ومفاوضات بشأن الطرق وإزالة الإمدادات الطبية من القوافل أو عدم الموافقة عليها والحاجة إلى تصاريح إضافية تتجاوز العملية المؤلفة من خطوتين المتفق عليها.

وحتى الآن في هذا الشهر، تجاوزنا تلك العقبات ثلاث مرات، وأرسلنا قوافل ثلاث مرات للوصول إلى المحتاجين. واثنتان من تلك القوافل، كلاهما إلى وادي بردى في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر وفي طريقها في ريف دمشق، إلى دوما في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وصلتا آخر نقطة تفتيش للحكومة السورية، قبل إرغامهما على العودة، حين طلبت قوات الأمن السورية، يُعتَقَد أنها الحرس الجمهوري السوري، فتْح وتفتيش

الحاويات المرخَّص لها. وهذا خرق واضح لبروتوكولٍ متَّفَق عليه، وتهديد أمني محتمَل لقوافلنا وموظفي الإغاثة. وسبقت ذلك قافلة ثالثة إلى حَربْنفسِه في ريف حماه، مقررة لِـ ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أوقفتها وهي في الطريق عناصر مسلحة موالية للحكومة، وأرغمتها على العودة أيضاً. وبالأمس تماماً، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، لم تستطع قافلة مشتركة بين الوكالات، متجهة إلى الرستان في ريف حمص الشمالي، أن تتابع سيرها، بسبب تأخيرات عند نقطة التفتيش، متعلقة بالموافقة على المضيِّ قدُماً، فضلاً عن القصف في المنطقة بعد الحصول على الموافقة أخيراً.

ونتيجة لذلك، كما قلتُ سابقاً، لم تكن أية قوافل عبْر الخطوط، مشترَكة بين الوكالات، قادرة على تقديم الإغاثة بعد، في هذا الشهر. فقد أمضينا حتى الآن أربعة أشهر بدون تقديم الإغاثة لأي أحد من خلال قافلةٍ عبْر الخطوط، مشتركة بين الوكالات، قبل ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. والنتيجة هي أنه من غير المرجَّح مرة أخرى أن نصل إلى أكثر من جزء صغير من أولئك الذين نتلقى موافقة رسمية على الوصول إليهم.

وقد تأثر السوريون أيضاً بسلسلة من العمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. فقد أدَّى ذلك إلى تشريد أولي لما مجموعه ٨ ٠٠٠ شخص في شمال محافظة الرَّقة. ونحن نستشرف الحاجة إلى دعم أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص مع المزيد من تقدم العمليات. وفي مدينة الباب، تجري العمليات ضد تنظيم داعش على بُعد كيلومتر واحد خارج المدينة، والتخطيط في مراحله النهائية لاستجابةٍ أسرع لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص، يُقدَّر وجودهم في المدينة ومحيطها. وأود أن أكون واضحاً – حين يحتاج الناس إلى دعمنا، فإننا نعمل، وسنواصل العمل نهاراً وليلاً، سعياً للوصول إليهم، بصرف النظر عمَّن وأين هم. وهذا ليس مكرُمة؛ إنه واجبنا، شريطة أن يقدم لنا المجلس الأموال للقيام به، وأن نحصل على الوصول الآمن.

لم يكن لديَّ سوى القليل من التطورات الإيجابية للإبلاغ عنها، بشأن تنفيذ قرارات المجلس في ما يتعلق بالحالة الإنسانية في سورية. فالغارات الجوية والقصف يقتلان ويجرحان المزيد والمزيد من المدنيين، والبنى التحتية المدنية المحمية مدمَّرة مع آثار سيتردد صداها لسنوات مقبلة. والحصار يضيق، والناس باتوا جياعاً. والمدارس والمستشفيات تُقصَف. والأمم المتحدة تُمنَع بتزايد من تقديم المساعدة إلى من هم أشدُّ حاجة.

والأكثر إحباطاً هو أنَّ هذه المعاناة الإنسانية كلها غير ضرورية. فليس هناك حجم من المعاناة سيؤدي إلى نهايةٍ للتراع. وليس هناك قدر من العمليات العسكرية التي ستشهد نهاية له. والحل الوحيد، كما قيل من قبل مراتٍ لا تُحصى، هو حل سياسي. هناك أناس هنا حول هذه الطاولة وفي الخارج، لديهم النفوذ ليخبروا الحكومة السورية أننا غير مستعدين للقبول بإجابة ''كلا''. وإذا كنتَ الليلة مريضاً مدنياً عالقاً في حلب، فإنك لست بحاجة إلى سماع حكومتك تتلو دعاء السيادة الوطنية في الإغاثة، لتبرير استخدام تلك السيادة لقصف شعبها وذلك المريض بالذات.

إنني مكلَّف بموافاة مجلس الأمن كل شهر بمعلومات بشأن تنفيذ قراراته المتعلقة بحماية المدنيين وبالحالة الإنسانية في سورية. والجدير بالتسجيل، وعلى الرغم من خطر اهامنا بالوعظ مجدداً، تأكيد ما طلبه المجلس من جميع الأطراف قبل نحو ثلاث سنوات في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، بما يشمل، أولاً، الإنهاء الفوري لجميع أشكال العنف؛ ثانياً، وقف جميع الاعتداءات على المدنيين فوراً، فضلاً عن الاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة؛ ثالثاً، رفع الحصارات فوراً في المناطق المأهولة؛ رابعاً، السماح فوراً بالوصول الإنساني السريع والآمن وبدون عوائق، للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها المنفِّذين، بما في ذلك عبْر خطوط التراع؛ خامساً، احترام مبدأ الحياد الطبي، وتيسير حرية المرور

إلى جميع المناطق للموظفين الطبيين، وللمعدات ووسائل النقل والإمدادات الطبية، بما يشمل اللوازم الجراحية؛ سادساً، حماية المدنيين والكفّ عن الاعتداءات الموجَّهة ضد الأهداف المدنية؛ وسابعاً، الإنهاء الفوري لممارسات الاحتجاز التعسُّفي للمدنيين وتعذيبهم.

ليست هذه قائمة طويلة ولا استثنائية. إنها، بصورة أهم، ليست قائمة طلبات غير معقولة ولا بعيدة المنال. هذه هي العناصر الأساسية للكيفية التي يجب أن يعمل بها أطراف أحد النزاعات بمقتضى القانون الإنساني الدولي. وهي تستند إلى أهم المفاهيم الأساسية للّياقة والإنسانية العالميتَين، كما هي واردة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي وقّعت عليها الدول الأعضاء الأطراف فيه والوكيلات له، وفي القانون الإنساني الدولي، الذي يُطبَّق على جميع الأطراف، الحكومية وغير الحكومية على السواء، إلاّ في سورية على ما يبدو. ففي سورية – خلافاً للقانون الإنساني الدولي، وفي رفضٍ وتحدٍّ صارخَين لقرارات المجلس – يتواصل القتل، الحرمان، العنف، الجوع، أساليب الحصار والاعتداءات ضد المناطق المدنية المأهولة والبنى التحتية فيها، وهي تستمر بدون عقوبة للجناة.

لقد طالبتُ عدة مرات بإجراءٍ قويٍ من المجلس لدعم قراراته، وبالتصرف حين يتم تجاهلها يوماً بعد يوم. فبدون هذا الدعم، أثبتت الكلمات والقرارات أنها لا تعني سوى القليل لدى السوريين. وبدون الدعم القوي من كل عضوٍ في المجلس، سيتمُّ تجاوز الخطوط الحمراء مراراً وتكراراً؛ وسينتهَك القانون الإنساني الدولي؛ وستُرتكَب جرائم الحرب. وما لم يكن هناك إجراء من المجلس، فلن تكون هناك مساءلة.

لقد حان وقت العمل. وموظفو الأمم المتحدة في المجال الإنساني وشركاؤنا سيواصلون أداء دورنا. والأمم المتحدة ستدفع في جميع الزوايا للوصول إلى المحتاجين. وكما هو عملي، سأنقل الحقائق، وأؤيد وأعطي صوتاً لأولئك الذين يعانون بلا هوادة، والذين مُزّقت حياتهم مرة تلو أخرى. وإنني سأظل أفعل ذلك حتى يقرر المجلس أن يتوحَّد مجدداً للقيام بدوره الجماعي، وأن يضع نهاية لهذا الرعب السوري.

إنني أسمع مقولة أنَّ المجلس ينبغي ألاَّ يُصدر قراراً لأنه سيكون ”سابقا لأوانه“. فليس من السابق لأوانه أبدا، أبدا إنقاذ حياة. وليس سابقاً لأوانه أبداً أن يجد المجلس حلاً لهذا النزاع، ويُنهي معاناة الشعب السوري.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة هوف.

السيدة هوف (تكلمت بالإنكليزية): إنني أتكلم إلى المجلس اليوم من المكتب القُطري لمنظمة الصحة العالمية في دمشق، حيث أدرْتُ أعمال المنظمة في سورية لأكثر من أربع سنوات.

وإذ يتواصل النزاع والعنف بلا هوادة، فقد رأيت أسوأ ما في البشرية – لكنَّ الأهمَّ، هو أنني رأيت أفضل ما فيها. وأود أن أبدأ بتوجيه التحية إلى موظفي منظمة الصحة العالمية في سورية، على تفانيهم وتصميمهم، وإلى العاملين في مجال الرعاية الصحية، الشركاء الصحيين والمنظمات غير الحكومية الوطنية التي تعمل على خط الجبهة، الذين يعرِّضون حياتهم للخطر يومياً، حين يصلون إلى السوريين المعوزين. ومراقبة تفانيهم والتضحيات التي يقدمونها كانت أعظم ميزة لحياتي.

وإنه لشرفٌ أيضاً أن أتكلم إلى المجلس اليوم لأبيِّن الحالة الصحية داخل سورية والتحديات التي تشكِّلها.

قبل أن يبدأ النزاع، كان لدى سورية أحد أكثر أنظمة الرعاية الصحية تطوراً في الشرق الأوسط. وحين بلغ البلد وضع الدخل المتوسط، كانت الأمراض غير السارية قد أصبحت الشاغل الصحي الأبرز. وبلغت معدلات تغطية

التلقيح الوطنية ٩٥ في المائة. وأنتجت صناعة الأدوية السورية المزدهرة أكثر من ٩٠ في المائة من أدوية البلد، وصدَّرت منتجاتها إلى ٥٣ بلداً.

والآن، بعد ستة أعوام تقريباً، تبدو الصورة مختلفة بشكل صارخ. فبحسب الأمم المتحدة، قُتِل أكثر بكثير من ٠٠٠ ٣٠٠ شخص، وجُرح أكثر من ١,٥ مليون شخص منذ بدأ النزاع. وفي كل شهر، يرتفع عدد الأشخاص الجرحى في النزاع إلى ٠٠٠ ٣٠ شخص. وقد غادر البلد نحو ٥ ملايين شخص، وأكثر بقليل من ٦ ملايين شخص أصبحوا مشرَّدين داخلياً. وداخل سورية، هناك ١٣,٥ مليون شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية. وهناك نحو ٥ ملايين شخص يعيشون في مواقع محاصَرة أو يصعب الوصول إليها. وهذه الأعداد مذهلة. فخدمات الرعاية الصحية دُمِّرت. وأكثر من نصف المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية العامة مقفلة أو تعمل جزئياً فقط. ونحو ثُلُثي الفنيين الصحيين غادروا البلد. والإنتاج المحلي للأدوية انخفض بمقدار الثلثين، ومعدلات تغطية التلقيح تناقصت بمقدار النصف.

ماذا يعني ذلك بالنسبة للشعب السوري؟ إنه يعني أنه لم تعد لديه إمكانية مستدامة يعول عليها للحصول على الأدوية للأمراض المزمنة التي يمكن السيطرة عليها بالعلاج لكنها تهدد الحياة بدون الدواء. ويعني أن الأطفال الذين لم يتلقوا التطعيمات معرضون لخطر أمراض الطفولة المهددة للحياة مثل شلل الأطفال، الذي عاد للظهور في سورية في أواخر عام ٢٠١٣ قبل أن يتم القضاء عليه من جديد، بفضل تضافر جهود منظمة الصحة العالمية واليونيسيف. ويعني أن السوريين الذين يعانون من إصابات جرحية لا يتلقون العلاج في الوقت المناسب ويموتون أو يعانون من إعاقات تغيِّر مجرى حياتهم. ويعني أن الحوامل لا يستطعن الحصول على ولادة مأمونة. ويعني أن أعدادا ضخمة ستعاني طوال حياتها من مشاكل تتعلق بالصحة العقلية المتصلة بالإجهاد المطول الناجم عن الصدمة العصبية والتشرد.

لقد حدثت اعتداءات متكررة على مرافق الرعاية الصحية في سورية. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر، سُجّل وقوع ١٢٦ هجوما من هذه الهجمات – ما يقرب من ثلثي جميع الهجمات المبلغ عن وقوعها في بلدان تشهد حالات طوارئ. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر وحده، هوجم ١١ مستشفى في محافظات حلب وإدلب وحماة، وقد هوجم بعضها أكثر من مرة. إن الاستهداف المباشر لمرافق الرعاية الصحية هو الهجوم الأبرز على نظام الرعاية الصحية في سورية اليوم، لكن هناك اعتداءات أخرى كذلك، بما في ذلك إضفاء الطابع العسكري على مرافق الرعاية الصحية من جانب العديد من أطراف النزاع، واستهداف العاملين في مجال الرعاية الصحية، ومنع وصول الإمدادات الطبية والجراحية للعديد من المناطق. والعديد من المرضى ببساطة يخشون السفر إلى المستشفيات أو العيادات لأنهم يخافون من الهجمات أو الاحتجاز أو الاعتداء.

إن للهجمات على مرافق الرعاية الصحية والعاملين فيها تأثيرا هائلا على المجتمعات المحلية التي تخدمها. فعلى سبيل المثال، قدمت ثلاثة مستشفيات في ريف غرب حلب، قبل تعرضها للهجمات في الأسبوع الماضي، أكثر من ٠٠٠ ١٠ استشارة طبية وأجرت ٥٠٠ ١ عملية جراحية في الشهر.

أولا وقبل كل شيء، يمثل حرمان المواطنين العاديين من الحصول على الرعاية الصحية إهانةً لإنسانيتنا المشتركة. كل شخص له الحق في الصحة؛ وهذا الحق منصوص عليه في العديد من الاتفاقات الدولية، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة.

ثانيا، إن تلك الهجمات تشكل انتهاكا غير مقبول للقانون الدولي الإنساني. وحتى في الحرب، هناك قواعد ضد هذه الهجمات منصوص عليها في اتفاقيات جنيف المتعلقة

بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية. واحترام حياد المرافق الصحية هو أحد أهم المبادئ والقوانين الإنسانية.

ثالثا، إن تلك الهجمات تمثل أيضا شيئا أعمق. ولدينا جميعا شعور بأن هناك أمرا خاصا جدا – بل مقدسا – يتعلق بتوفير الرعاية الصحية للأطفال والأمهات والأشخاص المعوقين. وعندما يتم استهداف مرافق الرعاية الصحية التي توفر الرعاية للفئات الأكثر ضعفا، يفقد شيء ثمين جداً. فنحن لم ننتهك أحد الحقوق أو القوانين فحسب، بل فقدنا إنسانيتنا الجماعية.

وتدين منظمة الصحة العالمية بأشد العبارات الهجمات على مرافق الرعاية الصحية من جانب أي طرف، بغض النظر عن انتماءاته. وندين الاستخدام غير الملائم للمرافق الصحية لأي أغراض عسكرية أو سياسية. ونحن، بوصفنا وكالة الصحة العالمية، نأخذ على محمل الجد مسؤوليتنا في المجاهرة برفض هذه التجاوزات كلما استطعنا. ونحن نقوم بذلك بانتظام. ومع ذلك، فإن نداءاتنا المتكررة من أجل حماية مرافق الرعاية الصحية وموظفيها تلقى دائما آذانا صماء.

وأود أن أسلط الضوء على التحديات الأخرى التي تواجه منظمة الصحة العالمية وشركاؤها على أساس يومي، لا سيما الصعوبات التي نواجهها في الوصول إلى المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها من أجل إيصال الأدوية واللوازم الطبية المنقِذة للحياة. تحجب الحكومة بصورة روتينية موافقتها على إيصال الإمدادات والمعدات الطبية إلى تلك المواقع، ولا سيما اللوازم الجراحية والدم ومنتجات الدم المأمونة. وعلاوة على ذلك، فإن البيئة التشغيلية الآن خطيرة للغاية، مما أدى بالعديد من الشركاء في مجال الصحة، لا سيما أولئك المعنيون بإدارة العمليات عبر الحدود، إلى الحد من أنشطتهم.

وحلب هي الوجه الأكثر وضوحاً للمعاناة في سورية. فهي تبيّن الصعوبة التي نواجهها في الوصول إلى المناطق المحاصرة والمواقع التي يصعب الوصول إليها. ويُحاصر أكثر من ربع مليون شخص في شرق حلب. ومستشفياتها الثمانية جميعها إما أخرجت من الخدمة أو تؤدي بالكاد عملها. وقد أنهكت القلة المتبقية من أطبائها وتجاوز الحمل طاقتهم. إن الغذاء والماء والدواء في شرق حلب آخذ في النفاد. وقد أعدت منظمة الصحة العالمية، إلى جانب الشركاء في المجال الإنساني، بشق الأنفس خططا مفصلة لإجلاء المرضى والجرحى ذوي الحالات الخطيرة والسماح للقوافل بإيصال الإمدادات إلى شرق حلب. وتنتظر المنظمة إزالة جميع العقبات التي تتيح المجال أمامها لتنفيذ خططها. ويتعرض غرب حلب أيضا للهجوم من جانب جماعات مسلحة غير تابعة للدولة في شرق حلب. وتَغُص المستشفيات في غرب مدينة حلب بالجرحى في أعقاب القصف العشوائي. ولقى عشرات الأطفال حتفهم أو أصيبوا عندما سقطت قذيفة هاون على مدرسة في غرب مدينة حلب يوم السبت الماضي.

وحتى الآن في عام ٢٠١٦، قدمت منظمة الصحة العالمية أكثر من ٩ ملايين إجراء علاجي طبي في جميع أنحاء سورية، سواء من خلال تسليم المساعدات عبر خطوط التماس من دمشق أو عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود من غازي عنتاب وعمان. وتم تسليم ما يزيد على ثلث هذه الإمدادات إلى المناطق التي يتعذر الوصول إليها والمناطق المحاصرة. وللمرة الأولى منذ عدة سنوات، تمكنت منظمة الصحة العالمية، جنبا إلى جنب مع شركائها في الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري، من الوصول إلى جميع المناطق المحاصرة كجزء من قوافل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات. بيد أن منظمة الصحة العالمية غير قادرة على الوصول إلى تلك المناطق بشكل منتظم بسبب عدم الحصول على موافقة عدة أطراف في النزاع. و لم توافق الحكومة على إيصال ٧٥ طنا من الإمدادات الطبية إلى تلك المناطق – وهي مخصصة أساسا لدعم العمليات

الجراحية والتخدير والمختبرات وخدمات الصحة العقلية. ونتيجة لذلك، حرم نحو ٠٠٠ ١٥٠ شخص من الرعاية الصحية الأساسية.

وقد أنشأت منظمة الصحة العالمية نظام لمراقبة الأمراض على الصعيد الوطني لكشف الإنذارات بتفشي الأمراض والتصدي لها. ولحسن الحظ، لم تحدث في سورية حالات تفشي كبيرة للأمراض. وقد قامت المنظمة بتدريب أكثر من ٠٠٠ ١٦ من العاملين في مجال الرعاية الصحية للمساعدة على سد الفجوة التي خلفها النزوح الجماعي للمختصين في مجال الصحة. وقد دعمت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف تحصين ملايين الأطفال ضد شلل الأطفال والحصبة وغيرهما من الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم. وقد فعلنا كل ذلك بدعم مستمر من الهلال الأحمر العربي السوري وشركائنا من المنظمات غير الحكومية الوطنية. وأخيرا، استخدمت منظمة الصحة العالمية مركزها بوصفها الوكالة الرائدة للقطاع الصحي للدعوة باستمرار لحرمة قطاع الرعاية الصحية وإلى إمكانية الوصول المستدامة إلى جميع مناطق سورية لضمان تمكن الناس من الحصول على الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها.

بيد أن الحالة تزداد سوءا. وتناشد منظمة الصحة العالمية جميع أعضاء مجلس الأمن استخدام كلما يملكون من نفوذ لوضع حد فوري للمعاناة في سورية. ونطلب إلى المجلس الموافقة على إنشاء نظام للتأكد من أن لدى جميع الأطراف إحداثيات كل قوافل المساعدة الإنسانية والمرافق الصحية، وأن جميع الهجمات مسجلة. ونطلب إليه المساعدة على إنهاء الهجمات على مرافق الرعاية الصحية والعاملين فيها، بصرف النظر عن الجهة التي ينتسب إليها المهاجمون.

ونطلب إلى المجلس دعم استمرار إمكانية الوصول غير المشروط إلى جميع المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. ونطلب إلى المجلس المساعدة في تمكيننا من الإجلاء البالغ الأهمية للمرضى والجرحى وأسرهم من جميع المناطق ومن ضمان حرية المرور الآمن.

وأود أن أؤكد مجددا على أن الشعب السوري يظل الأولوية لمنظمة الصحة العالمية. وبوصفنا وكالة إنسانية، سنواصل عملنا من أجل المساعدة على ضمان أن يتمكن جميع الناس في جميع أرجاء البلد من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية المنقذة الحياة. ونعرب عن خالص شكرنا للجهات المانحة التي قدمت بسخاء وثبات التمويل لعملياتنا في سوريا خلال السنوات الخمس الماضية. ونحن على استعداد لتقديم إحاطة إعلامية رسمية ومتعمقة بصورة أكبر بشأن تلك المسائل إذا رغب المجلس في ذلك.

وأود أن أختتم بياني بتقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء مجلس الأمن على ما كرسوه من وقت واهتمام اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة هوف على إحاطتها الإعلامية.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): من شهر إلى آخر، يلفت وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين انتباهنا إلى الرعب اليومي في سوريا، الرعب اليومي الذي يواجهه السكان المدنيون – الأطفال والمسنون والمرضى. ونشكر ستيفن على إحاطته الإعلامية، وهي إحاطة إعلامية شهرية دائما ما يكون الاستماع لها مؤلما. كما أود أن أشكر السيدة هوف، ممثلة منظمة الصحة العالمية في سوريا، على إحاطتها الإعلامية المؤثرة بالقدر نفسه.

ولا نزال نشهد أسوأ النزاعات المسلحة في القرن وأكبر أزمة إنسانية بعد الحرب العالمية الثانية، بدون أن نتمكن من الرد على تلك الهمجية على النحو الذي يطلبه منا العالم قاطبة. وقبل بضعة أيام، وفي المجلس، حين الإشارة إلى الهجمات

المروعة الأخرى التي يجري تنفيذها، في ذلك الوقت في اليمن، فإننا طرحنا مرة أخرى مجموعة من التساؤلات، التي سأستعيرها الآن من ذلك السيناريو الآخر.

ومرة أخرى نعود إلى هذه المسائل لنسأل أنفسنا: باسم أي إله يمكن للمرء أن يقصف المستشفيات بالقنابل؟ ودفاعا عن أي مبدأ يمكن للمرء أن يقصف المدارس بالقنابل؟ وأية قضية يمكن الدفاع عنها باستخدام القناصة عمدا لقتل الأطباء والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية؟ وأية قيمة شاملة تحمى بأن تقصف بالقنابل القوافل التي تحدد بوضوح بأنها قوافل إنسانية؟ وما هي الآداب التي تعلمنا أنها جميعا – المستشفيات والمدارس والقوافل والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية – من الإرهابيين، وهي بالتالي أهداف مشروعة للقصف بالبراميل المتفجرة وما يسمى بالقنابل المخصصة للمخابئ المحصنة، التي لها قدرة كبيرة على التدمير ولا تزال تسبب الدمار في سوريا، وفي حلب وفي جميع أنحاء البلد؟

وبالمثل، فإننا روعنا من تعليقات ستيفن بخصوص قصف الجماعات المسلحة من غير الدول للمدارس والمناطق السكنية بصورة عشوائية. وأود أن أعرب عن الأمل بأن تتمكن إحاطة ستيفن الإعلامية المقبلة من تغيير ذلك المصطلح بشأن الجماعات المسلحة من غير الدول. إن أية جماعة تقصف بالقنابل المدارس والأحياء السكنية ليست جماعة مسلحة من غير الدول، بل هي جماعة إرهابية. وينبغي تحديدها بهذه الصفة، لأن الهمجية لا تحمل تمييزا جديرا بتبريرها. ومن يفعل ذلك يعتبر إرهابيا بالقدر نفسه.

ويمكننا أن نوضح أن المسؤولية عن الأزمة يجب أن يتقاسمها مجلس الأمن برمته، بالنظر إلى عدم قدرتنا على إيجاد طريق نحو التوصل إلى حل. ولكن من المؤكد إلى حد كبير أن معظم المسؤولية تقع على عاتق أعضاء المنظمة وأعضاء المجلس الذين يشاركون بصورة مباشرة في القصف بالقنابل ويسهمون في تلك الهجمات عن طريق إمدادات الأسلحة غير المحدودة.

فإلى متى يمكننا بصدق أن نسمح بذلك؟ وإلى متى يجب أن تستمر أعمال العنف بهذه الطريقة – مكررا ما قاله ستيفن عن الرعب. ونعتقد أنه يجب أن يكون هناك وقف فوري للأعمال العدائية في كامل الأرض السورية، ولا سيما في أشد المناطق المتضررة حاليا. ونكرر مرة أخرى النقاط السبع التي ذكرها ستيفن في إحاطته الإعلامية الأخيرة. لقد حان الوقت لوضع حد لأعمال العنف وإراقة الدماء وبعث بعض الأمل في نفوس السكان السوريين.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام أوبراين والمديرة القطرية لمنظمة الصحة العالمية هوف على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والمثيرتين للانزعاج الشديد. وأشكرهما،كما هو الحال دائما، على تزويدنا بالحقائق الناصعة وغير المنحازة. وتبين ملاحظاتهما مرة أخرى ما يحدث حينما يستمر النزاع وحينما تقصف روسيا ونظام الأسد بلا هوادة المناطق المدنية من الجو ويعرقلان باستمرار إيصال المساعدات الإنسانية على أرض الواقع.

وفي شرق حلب الذي تسيطر عليه المعارضة، أبلغ عن مقتل ما لا يقل عن ٢٨٩ شخصا على الأقل منذ يوم الثلاثاء. وأفاد أحد المتطوعين السوريين بشن ١٨٠ غارة جوية على شرق حلب في يوم السبت وحده. فلتفكروا في ما كنتم تفعلون يوم السبت ولتتصوروا أنكم تعرضتم لـ ١٨٠ غارة جوية أثناء ما كنتم تفعلونه. ويؤكد شريط فيديو مفزع من شرق حلب صب وابل لاإنساني مروع من النيران على الأحياء المدنية.

وبطبيعة الحال، سنسمع اليوم من النظام السوري والاتحاد الروسي رواية مختلفة للغاية. ولا شك أن روسيا ستتكلم مطولا

عن كيف أن وقفها الانفرادي للغارات جوية على شرق حلب كان نوعا من اللفتة الإنسانية. والواقع أن نظام الأسد وروسيا يواصلان استراتيجية للتجويع والقصف أو الاستسلام في شرق حلب: وهي قصف من يبلغ عددهم ٢٧٥ ٠٠٠ من المقيمين في مدنية حلب والتوقف لمعرفة ما إذا كان أي أحد سيستسلم لنظام الأسد – وهو نظام، كما نعلم نحن والشعب السوري على السواء يعذب بصور منهجية من يجدون أنفسهم تحت رعاية سلطته. هل يود أي أحد منا أن يأمن ذلك النظام على حياة أفراد أسرنا، وعلى أطفالنا وعلى والدينا وعلى أشقائنا؟

ولننظر في أنه حينما أوقفت روسيا غاراتها الجوية على شرق حلب فعلت ذلك بشكل انفرادي، مما يعني أنهم لم يهدفوا إطلاقا إلى تنسيق جهودهم مع الأمم المتحدة أو أي منظمة من المنظمات الأخرى التي تقدم المعونة فعليا.

وتلك لم تكن بادرة إنسانية.

ولنتأمل في أن روسيا ونظام الأسد لم يمنحا الأمم المتحدة قط خلال هذه الهدنة الإذن لإيصال سلة واحدة من الأغذية أو الأدوية إلى شرق حلب – ولا واحدة. وتلك لم تكن بادرة إنسانية.

ولنتأمل في أن الطائرات الحربية الروسية ألقت منشورات تنذر فيها سكان شرق حلب بالمغادرة أو التعرض للإبادة، كما ذكر كثيرون منا في جلسة الإحاطة السابقة (انظر S/PV.7795).

ولنتأمل في أن الأنباء تفيد بأن المقيمين في شرق حلب تلقوا رسائل نصية تنذرهم بالفرار قبل أن يقع ”هجوم مخطط استراتيجياً“.

ولنتأمل في أن روسيا استخدمت في الشهر الماضي (انظر S/PV.7785) حق النقض ضد مشروع قرار (S/2016/846) في مجلس الأمن، يهدف إلى إنهاء الفظائع في حلب.

تلك لم تكن أيضاً بادرات إنسانية.

ولنتذكر أن شرق حلب ليس حالة منعزلة، بل هو جزء من استراتيجية تُطبق على نطاق البلد في جميع أنحاء سورية. فروسيا ونظام الأسد يشنان حملة تشمل عمليات حصار وعرقلة للمعونة الإنسانية والقصف العشوائي للمناطق المدنية واستخدام البراميل المتفجرة.

ولذلك، علينا نحن أعضاء المجلس أن نميّز بين الحقيقة والخيال اليوم. فعندما جددنا ولاية آلية التحقيق المشتركة الخاصة بسورية في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7815)، تكلمت أنا والعديد من الأعضاء عن كيف أننا لم نتمكن من الالتزام بقاعدة حظر استخدام الأسلحة الكيميائية لأننا لم نعرف الطرف الذي كان يستخدم الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، مرة أخرى، ولدعم المطالب الإنسانية للمجلس، يتعين علينا أن نتكلم بصراحة وتحديد شديد عن الأطراف المسؤولة عن معاناة الشعب السوري. وهذا يعني أن ندين الأعمال الوحشية التي ترتكبها المنظمات الإرهابية مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) – وهو ما فعلته الولايات المتحدة وستواصل القيام به – ولكنه يعني أيضاً قول الحقيقة عن أفعال روسيا ونظام الأسد. واليوم، سأركز على اثنين فقط من جوانب الإرهاب الذي يمارسه النظام وروسيا.

أولاً، يجب أن يوقف نظام الأسد وروسيا حملة الهجمات التي دمرت عدداً لا يحصى من المدارس والمستشفيات والمنازل وغيرها من البُنى التحتية المدنية. ولنأخذ بعض الضربات الجوية الأخيرة مثالاً. فخلال الفترة بين ١٣ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت خمسة مستشفيات للقصف في سورية – خمسة مستشفيات في غضون يومين. وبعد أن أصابت الغارات الجوية مستشفى آخر في شرق حلب في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تفيد الأنباء بأن جميع المستشفيات في تلك المدينة قد

أصبحت الآن خارج الخدمة بسبب هجمات روسيا ونظام الأسد: كل المستشفيات، التي تخدم ٢٧٥ ٠٠٠ من السكان المدنيين، أصبحت خارج الخدمة. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أسفر هجوم لنظام الأسد على إحدى ضواحي دمشق عن مقتل ما لا يقل عن ستة أطفال في إحدى رياض الأطفال.

وتدرك الولايات المتحدة أن نظام الأسد وحلفاءه ليسوا الوحيدين الذين يتسببون في معاناة المدنيين في سورية. ونحن ندين بأشد العبارات كل قصف عشوائي من قبل قوات المعارضة على المناطق المدنية في غرب حلب. وتفيد أنباء بأن تلك الهجمات أوقعت أكثر من ٦٠ ضحية منذ الأول من تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن نتفق مع روسيا على أنه لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لهذه الهجمات، لكنني أتساءل: هل ستُدين روسيا – هنا في هذه القاعة اليوم، أو في أي يوم – حتى ولو غارة جوية واحدة من الغارات التي يشنها نظام الأسد؟ اختاروا أياً من المستشفيات التي دمرها نظام الأسد، أو أياً من المدارس. هل ستدين روسيا مطلقا حليفها، بشار الأسد، هنا في المجلس بسبب واحدة من تلك الهجمات؟ ما فتئنا نحضر جلسات كهذه منذ أكثر من خمس سنوات. وعلى الرغم من كل المذابح التي ارتكبها شركاء النظام، فإنها لم تتفوه بكلمة انتقاد واحدة ولا حتى بعبارة تشكيك.

وأود اليوم أن أحدد بعض أسماء المتورطين منذ عام ٢٠١١ في قتل وجرح مدنيين في الهجمات العسكرية الجوية والبرية للحكومة السورية على المدن والمناطق السكنية والبُنى التحتية المدنية. إن الولايات المتحدة لن تدع أولئك الذين يقودون الوحدات المشاركة في هذه الأفعال يختبؤون وراء واجهة نظام الأسد دون الكشف عن هويتهم. إننا نعلم هوية بعض هؤلاء القادة. ومنهم اللواء أديب سلامة والعميد عدنان عبود حلوة واللواء جودت صلبي مواس والعقيد سهيل الحسن واللواء طاهر حامد خليل.

يجب وضع حد للهجمات الوحشية لروسيا ونظام الأسد ويجب أن يعلم أولئك الذين يقفون وراء هذه الهجمات أننا والمجتمع الدولي نراقب أعمالهم ونوثق انتهاكاتهم هذه، وأنهم سيخضعون للمساءلة ذات يوم. وأنا أعرف الآن أن هؤلاء الأفراد يشعرون حاليا، والرياح تجري كما تشتهي سفينتهم، بأنهم بمنأى عن العقاب. بيد أن ذلك كان حال سلوبودان ميلوسيفيتش وتشارلز تايلور وما لا يعد ولا يحصى من مجرمي الحرب الذين سبقوهم. إن فظائع الوقت الحاضر موثقة توثيقاً جيداً، وذاكرة العالم المتحضر طويلة.

ثانياً، يجب على نظام الأسد إنهاء المعاناة والتعذيب في مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء سورية. فلا يزال النظام يسجن عشرات الآلاف من السوريين، بمن فيهم النساء والأطفال والأطباء والعاملون في المجال الإنساني والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون، حيث يتعرض الكثيرون منهم للتعذيب والعنف الجنسي ويعانون ظروفا لاإنسانية. وإليكم كيف وصف صحفي سوري يدعى شيار تجربته في فرع المخابرات العسكرية رقم ٢٣٥:

”جعلوني أقف على برميل وربطوا حبلاً حول معصمي. ثم أزاحوا البرميل. لم يكن هناك شيء تحت قدمي. كانتا تتدليان في الهواء. وجلبوا ثلاثة عصي؛ وكانوا يضربونني في كل مكان. وبعد أن انتهوا من ضربي بالعصي الخشبية، جاؤوا بالسجائر. كانوا يطفئونها في جميع أنحاء جسدي. وشعرت كما لو أن سكينا تحفر جسدي، تقطعني إرباً“.

نحن نعرف أين حدثت أعمال التعذيب، وحيث لا تزال تجري: إنها في منشآت تشمل فروع المخابرات العسكرية ٢١٥ و ٢٢٧ و ٢٣٥ و ٢٥١؛ وفي فرع التحقيق التابع للمخابرات الجوية في مطار المزة العسكري؛ وفي سجن صيدنايا وفي مستشفيي تشرين وحرستا العسكريين. وينبغي أن يعلم قادة

الوحدات ومسؤولو السجون الذين يعملون في تلك المرافق أيضاً أن المجتمع الدولي يراقب ما يحدث وأنهم، هم أيضاً، سيخضعون يوماً للمساءلة. ومن بينهم اللواء جميل حسن والعميد عبد السلام فجر محمود والعميد إبراهيم معلّا والعقيد قصي ميهوب والعميد صلاح حمد والعميد شفيق مصّة واللواء رفيق شحادة وحافظ مخلوف. إن الولايات المتحدة لن تنسى حالات السوريين الكثيرين الذين عانوا كثيراً على أيدي أفراد كهؤلاء، وسنواصل الكفاح لمحاسبتهم على الجرائم البغيضة التي ارتكبوها.

وأود أن أشدد على أن الولايات المتحدة تعترف بأن جماعات من غير الدول قد ارتكبت أيضاً انتهاكات عديدة ضد المحتجزين، بما في ذلك التعذيب. ونحن ندين بأقوى العبارات أي جماعة تستخدم هذه الأساليب ونطالب بإتاحة إمكانية الوصول الفوري لرصد جميع مرافق الاحتجاز، سواء كانت تابعة للنظام أو الإرهابيين أو المعارضة. إن فظائع تنظيم داعش تندرج في فئة منفردة بذاتها، وهذا هو السبب الذي جعل الولايات المتحدة تقود تحالفاً من ٦٧ عضواً لدحر تلك المنظمة الإرهابية.

وأودّ أن أختتم بالقول: في كانون الثاني/يناير، دقت الأمم المتحدة والعالم ناقوس الخطر من أن سكان بلدة مضايا، التي يحاصرها حلفاء نظام الأسد، يموتون جوعا. ولدينا اليوم تقارير عن حدوث المجاعة مرة أخرى. فقد أفادت منظمة إنقاذ الطفولة مؤخراً بأن مضايا تشهد حالياً أيضاً زيادة في محاولات انتحار الأطفال، وهو أمر لم يُسمع به من قبل تقريباً في تلك البلدة.

ومن هؤلاء الأطفال فتى عمره ١٥ عاماً يدعى عمر. وقال عمر في حديث لأحد الصحفيين مؤخراً:

”لم يعد لي شيء هنا، وشعرت بأن أسهل شيء يمكن أن أفعله هو قتل نفسي. حاولت إلقاء نفسي من الشرفة، ولكنها لم تكن مرتفعة بما فيه الكفاية“.

إن والد عمر في السجن. وقد اضطرت أمه لمغادرة مضايا لكنها تركت عمر وراءها، حتى لا يتم تجنيده في قوات الأمن الحكومية. ويقول عمر:

”لا يوجد شيء نأكله. يجري خنقنا هنا. وكأنني في السجن“.

وتراود عمر خاطرة أخرى؛ خاطرة قد يتوقعها المرء من أي مراهق:

”أفتقد إيقاظ أمي لي في الصباح“.

ويجب علينا – ليس فقط أعضاء مجلس الأمن، بل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – أن نكون واضحين بأن نظام الأسد وروسيا وحلفاءهما مسؤولون عن هذا الدمار، وهو تدمير مادي، وللعديد من الأطفال مثل عمر، تدمير نفسي. وفي مواجهة ذلك التدمير والمعاناة الشديدة، يجب أن يعرف الجناة أن السعي إلى الحل العسكري أحمق مثلما هو وحشي. فشن الهجمات على المدنيين يؤجج الإرهاب. وهي لا تهزم الإرهاب. ويجب أن يعلم الجناة كذلك، مثل أسلافهم الشائنين على مدى التاريخ، أنهم سيواجهون الحكم على جرائمهم.

السيد بيسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أشكر السيدة إليزابيث هوف، ممثلة منظمة الصحة العالمية في سورية، على قبول اقتراح اليابان بتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن في مهلة قصيرة كهذه، ومن خلالها أشكر الموظفين المتفانين من منظمة الصحة العالمية، الذين ما فتئوا يعملون بجد في تلك البيئة الصعبة.

إن الحالة الإنسانية في سورية فظيعة. فخلال عطلة نهاية الأسبوع، واصلنا سماع أنباء عن هجمات رهيبة وإصابات في حلب وفي أماكن أخرى. ويتزايد الإحباط نتيجة عدم القدرة على التصدي للأزمة الإنسانية، ولكن يجب ألا نتخلى عن جهودنا. إننا نقدر أن بعض أعضاء مجلس الأمن قد بادروا إلى الدفع قدما بالمناقشات بشأن الحالة الإنسانية. كما ندرك أيضا الجهود التي بذلها الرئيسان المشاركان للفريق الدولي لدعم سورية والجهات المعنية الإقليمية بعد اجتماع لوزان في تشرين الأول/أكتوبر. بيد أن ما نحتاج إليه الآن هو تحسينات فعلية على الأرض. إننا بحاجة إلى اتفاق، إما من مجلس الأمن أو الفريق الدولي، يغير الحالة في سورية تغييرا حقيقيا.

لقد قدمت لنا الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد أوبراين صورة عن الحالة المأساوية في سورية. وحتى خلال هدنة الهجمات الجوية من قبل الحكومة السورية وروسيا، لم تتمكن الأمم المتحدة من تقديم أي مساعدة لسكان شرق حلب. وكما أوضح السيد أوبراين، حتى المحاولات اليتيمة لوصول المساعدات الإنسانية تواجه عقبات لا حصر لها على الأرض. واليوم ليس المرة الأولى التي نستمع فيها إلى تلك القصة المثبطة. ومع ذلك، فإن الحالة الآن حادة بحيث لم تتمكن ولا قافلة واحدة من الوصول إلى حلب.

ولدي سؤال بسيط: إذا بذلت الدول ذات النفوذ، ولا سيما أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية، أقصى جهدها للتأثير على الأطراف في الميدان، هل يمكننا التغلب على بعض العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، ما الذي يمكن عمله لضمان أن تتحقق الإجراءات اللازمة على الأرض؟ ذلك سؤال يحتاج إلى أن يجاوب.

إنني متأكد من أنني أتكلم باسم جميع زملائي عندما أقول إن مجلس الأمن ممتن لتلقي هذه الإحاطة الإعلامية المفصلة من السيدة هوف، التي تتابع الحالة في دمشق عن كثب. ونثني كثيرا على جهود منظمة الصحة العالمية في تقديم العلاجات المنقذة للحياة إلى الشعب السوري وتعزيز الخدمات الصحية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى مكافحة أمراض الأطفال. تصف إحاطة اليوم الإعلامية حالة مدمرة حقا وأوضحت توضيحا تاما أن قطاع سورية الصحي في حاجة إلى تأهيل رئيسي سريع وضخم.

لقد صدمنا بالعدد الضخم من المرافق الطبية التي هوجمت في عام ٢٠١٦. وتؤكد اليابان مجددا موقفها المتمثل في أن على أطراف النزاع المسلح التزام باحترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف، ويجب أن يحاسب منتهكو القانون الدولي الإنساني. وقد ذكرت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة للتو أسماء محددة. وإذا كان الافتقار إلى وضوح المهاجمين يجعل من الصعب اتخاذ تدابير من أجل حماية فعالة للمرافق الطبية، ينبغي لمجلس الأمن أن يطلب من الأمانة العامة إجراء تحقيق واتخاذ التدابير اللازمة الأخرى.

ويجب ألا تكون هذه الجلسة الشهرية بشأن الحالة الإنسانية في سورية مجرد منبر نعرب فيه عن قلقنا العميق إزاء المدنيين والموظفين الطبيين الذين يواجهون حالات مدمرة. فنحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات وتحقيق نتائج ملموسة. فليس لدينا وقت نضيعه. إنني أتطلع إلى إجراء مناقشة بناءة في المشاورات غير الرسمية التي تتبع.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ستيفن أوبراين والسيدة إليزابيث هوف على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين تبعثان مرة أخرى على السخط. وأشيد بالعمل الذي يضطلعان به، هما وفريقاهما. وترسم إحاطتاهما الإعلاميتان دوامة عنف قاس يجعل من المستحيل على الجهات الفاعلة الإنسانية الاضطلاع بعملها ويحكم على مئات الآلاف

من الأشخاص بالجوع والموت. وأود أن أتناول ثلاث نقاط رئيسية اليوم.

أولا، لا يمكن للكلمات البسيطة وصف خطورة الحالة الإنسانية في حلب اليوم. فشرق حلب ضحية مزدوجة لوابل من النيران وحصار يلائم العصور الوسطى. وكلاهما يستهدف المدنيين ويشكل جرائم حرب. وحسب المعلومات المتاحة لنا، فإن مئات الأشخاص، بمن فيهم العديد من الأطفال، قد قتلوا منذ يوم الثلاثاء الماضي نتيجة للقصف والتفجيرات التي لا تتوقف، مما يعني عدم قدرة أفرقة الإنقاذ على التدخل لإنقاذ الجرحى من تحت الأنقاض. وهذه الظروف تجعل من المستحيل للعاملين في المجال الإنساني الاضطلاع بعملهم بتقديم المعونة الإنسانية والقيام بعمليات الإجلاء الطبي. لم تستطع أي قافلة الوصول إلى شرق حلب منذ تموز/يوليه. وقد استنفدت احتياطيات المعونة الإنسانية في المستودعات في غرب حلب الآن. واليوم، هناك أكثر من ٢٧٥ ٠٠٠ من المدنيين محاصرين في شرق حلب نتيجة لقصف النظام ومؤيديه المتواصل. فليست معهم مواد غذائية ومعدات طبية أو إمكانية وصول إلى الخدمات الأساسية. وقد ذكر المبعوث الخاص بشكل قاطع أن سقوط شرق حلب سيطلق أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل ويمكن أن يجبر أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص على الفرار إلى تركيا.

ثانيا، الناس في حلب ليسوا وحدهم من يعاني من بين السكان في سورية. فالنظام يحاصر المدنيين في جميع أنحاء البلد ويرفض التقيد بالأذون الشهرية اللازمة لقوافل المساعدات الإنسانية، كجزء من سياسة عرقلة متعمدة لإجبار السكان على الفرار ومعارضيه على الاستسلام. وقد قدمت الأمم المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر، ١٨ طلبا للوصول إلى ٩٠٠ ٠٠٠ شخص في ٢٥ منطقة محاصرة أو يصعب الوصول إليها. وقد رفض ثلث تلك الطلبات من دون أي مبرر مقبول بالإشارة إلى مبادئ المعونة الإنسانية. وفي دوما، كما أوضح لنا السيد أوبراين، عطلت قافلة في طريقها لإيصال معونة إنسانية إلى ٧٠ ٠٠٠ شخص في آخر نقطة تفتيش يشرف عليها النظام. وطلبت السلطات السورية من القافلة تفريغ حمولتها رغم أنها مثبتة مع التصريح اللازم. ولا تزال الإمدادات الطبية والصحية تُزال عمدا من القوافل، وقد أزيل ٤٥ ٠٠٠ من اللوازم الطبية ودمرت في تشرين الأول/أكتوبر. ولا تزال المعونة تعرقل وتدمر ولا يزال السكان يعانون من الجوع ولا يحصلون على العلاج؛ في حين أن النظام يستمر في فرض مطالبه على الأمم المتحدة وشركائها. وأذكر أن السلطات السورية ملزمة صراحة بالتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وهو التزام يشمل ضمان الوصول السريع والآمن ومن دون عوائق إلى جميع السكان في سورية، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن.

ثالثاً، يواصل النظام وحلفاؤه هجماتهم المتعمدة غير المشروعة ضد المستشفيات والكوادر الطبية، وهو ما يشكل جرائم حرب. وقد هوجمت خمسة مستشفيات في الفترة من ٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أدى إلى وفاة شخصين على الأقل وإصابة ١٩، من بينهم ستة من أفراد الطاقم الطبي. وكما أشار الأمين العام أمس، لم يعد هناك مستشفى واحد يعمل في شرق حلب الآن. وأفادت منظمة الصحة العالمية بوقوع ١٢٦ هجوماً من هذا النوع في سوريا منذ بداية العام الحالي. والأعمال اليومية من هذا القبيل في سوريا لا يمكن أن تمر دون عقاب، ويجب تسليط الضوء بالكامل على كل الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي تقوض مزاعم النظام بأنه يعمل من أجل الشعب السوري ومستقبل البلد.

وخلال الشهرين الماضيين، سعت فرنسا دون توقف إلى إيصال رسالة أكررها مرة أخرى هنا اليوم. يجب أن يتوقف النظام ومؤيدوه فوراً وبصورة قاطعة عن قصف حلب والسماح للعاملين في الحقل الإنساني بأن يقدموا على وجه

السرعة مساعدات طارئة لجميع السكان المحتاجين للمساعدة اليوم. وتشاركنا هذا النداء أغلبية كبيرة جداً من أعضاء هذا المجلس.

وفرنسا تدعو مجدداً أعضاء المجلس الضالعين في القتال ولديهم نفوذ على النظام إلى وقف التردي المستمر في الأوضاع في تلك الأرض المدمرة، والذي لن يؤدي إلا للدخول في عقود من عدم الاستقرار والعنف والإرهاب. حريٌّ بنا ألا نخدع أنفسنا. إنها ليست مجرد استراتيجية حرب شاملة تلك التي أُطلق لها العنان في حلب. إنها ليست كارثة إنسانية فحسب، بل هي خطأ استراتيجي أيضاً. هذه الاستراتيجية ستؤدي تلقائياً إلى تقسيم سوريا. وسوف تسرع من وتيرة انتشار التطرف وتعزز داعش والإرهاب عموماً. فالرعب والإرهاب وجهان لعملة واحدة في حلب.

وباسم فرنسا، أود أن أؤكد مرة أخرى على الضرورة الملحة المطلقة إلى إنهاء القصف والحرب فوراً، والسعي معاً إلى حل سياسي. هذه هي الطريقة الوحيدة الممكنة للخروج من المأساة، وتلك مسؤولية مجلس الأمن، فمصداقيته على المحك بكل تأكيد.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر ستيفن أوبراين واليزابيث هوف على إحاطتيهما الإعلاميتين القويتين.

إن الأمم المتحدة تعمل بلا كلل من أجل مساعدة الملايين من الرجال والنساء والأطفال الذين تشتد حاجتهم للمساعدة في سوريا. ويبدو أن النظام السوري وروسيا، في المقابل، قد عقدا العزم على زيادة ذلك العدد، وجعل معاناتهم أسوأ وإطالة أمد النزاع الهمجي. وكما أوضح ستيفن، يبدو ذلك أكثر ما يكون وضوحاً في حلب. فمئات الآلاف من البشر يقاسون الجحيم، يعيشون بدون المستلزمات الأساسية، يعيشون – إن جاز القول كذلك – في خوف من البراميل المنفجرة أو القصف أو ما هو أسوأ. لقد مرت عليهم شهور دون أن يتلقوا أي طرود من المساعدات أو حتى صندوق واحد من الإمدادات الطبية. وبفضل الأمم المتحدة، هناك الآن شاحنات محملة بالإمدادات جاهزة بانتظار الذهاب لإنقاذ الأرواح.

إن النظام السوري، الذي اختارت روسيا مساندته، يمنع وصول الغذاء والدواء إلى المحتاجين عمداً. وروسيا لديها القدرة على السماح بدخول المساعدات المطلوبة بشدة إلى المدينة. فإن لم يحدث ذلك، سيعتبرها العالم مسؤولة عن النتيجة الهمجية. وأحث الاتحاد الروسي على إقناع النظام السوري بالسماح للأمم المتحدة بأداء عملها وإيصال المساعدات إلى حلب.

ولكن المأساة تتمثل في أن ذلك لن يكفي أيضاً. فنظام الأسد الذي لا يكتفي بتجويع الآلاف من المدنيين الأبرياء، يواصل ضرباته الجوية المدمرة الهجمة تلو الأخرى. وكما سمعنا، فقد قتل وأصيب العشرات خلال الأيام القليلة الماضية وحدها، بما في ذلك من خلال هجومين شنيعين على نفس مستشفى الأطفال. وقد أكدت اليزابيث أنه ما عاد هناك مستشفى واحد يعمل في شرق حلب. وهذه هي نتيجة الهجمات الجوية المتعمدة ضد تلك المستشفيات وهي جزء من حملة ممنهجة لإزالة حتى أبسط الخدمات الأساسية المتبقية في المدينة. ومع ذلك، قالت روسيا: ”إن الزعم بتعرض المستشفيات في حلب للقصف لا وجود له إلا في الخيال“. رجاءً!. كلنا يعرف ما يجب عمله. وسأكرر ذلك مرة أخرى في هذه القاعة، وسأظل أفعل ذلك إلى أن يتحول لون بشرتي إلى الأزرق، لو كان ذلك يعني تحول الاتحاد الروسي عن سياسته.

أولاً، أوقفوا جرائم الحرب. فالهجمات ضد المستشفيات والمدنيين والمدارس والبنى التحتية الحيوية لا تخدم أي غرض عسكري. كيف يمكن تبرير قصف مدرسة، كما حدث

في إدلب؟ كيف يمكن تبرير قتل ٢٠ طفلاً وثلاثة معلمين؟ وكما قال إلبيو روسيلي، ما من إله ولا مبدأ يمكن أن يبرر هجوماً من هذا القبيل. نحن جميعاً نريد مكافحة الإرهاب في سوريا، ولكن الهجمات ضد المدارس والمستشفيات ليست من عمليات مكافحة الإرهاب. لذلك، نؤيد مطالبة ستيفان دي ميستورا بإرسال فريق تحقق تابع للأمم المتحدة للتحقيق في الهجمات ضد المستشفيات في حلب.

ثانياً، يجب السماح بدخول المساعدات إلى المدينة. ونحن نشيد بالأمم المتحدة على خطتها للاستجابة الإنسانية لحلب. ويتعين على جميع الأطراف تنفيذها بالكامل وفوراً. إلا أن المسألة تتجاوز حلب. وكما قال ستيفان، تقدر الأمم المتحدة الآن عدد من يعيشون في مناطق محاصرة بقرابة المليون شخص. يجب أن تصل المساعدات إلى هؤلاء الناس. وما لم نشهد تحسناً، سيكون تشرين الثاني/نوفمبر أسوأ الشهور حتى الآن بالنسبة لجهود إيصال المساعدات إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها في شتى أنحاء سوريا. فلم تصل قافلة إنسانية واحدة إلى أي من المناطق التي تشملها خطة الأمم المتحدة هذا الشهر.

ثمة خطوتان بسيطتان، يجب اتخاذهما إن أردنا أن تتهيأ لنا فرصة للخطوة الثالثة وهي الأكثر مراوغة – أي المحادثات السياسية التي من شأنها أن تضع حداً لهذا النزاع المروع. وكما قلت في مناسبات عدة من قبل، روسيا لديها دور فريد من نوعه في كل من الخطوات الثلاث: إقناع النظام بإنهاء نهجه العسكري المدمر، والسماح بالوصول الإنساني الكامل إلى جميع المناطق المحاصرة، والالتزام بتسوية سياسية لإنهاء الحرب الوحشية.

السيد غيموليبكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية السيد أوبراين والسيدة هوف على إحاطتيهما الإعلاميتين.

للأسف، لا بد لنا من استيعاب عجز مجلس الأمن والمجتمع الدولي عن تحقيق أي تقدم فيما يتعلق بسوريا. الوضع الراهن في مدينة حلب هو الأكثر إيلاماً. وفي الشهر الماضي، شهدنا تدهوراً خطيراً في الوضع الإنساني في تلك المدينة التاريخية، حيث تُركت الغالبية العظمى من السكان لا يملكون وصولاً إلى الضروريات الأساسية والمساعدات المنقذة للحياة. وأدى القتال الرهيب إلى عدد لا حصر له من الوفيات والإصابات بين السكان المدنيين. وأدى تدمير البنى التحتية الأساسية، كالمستشفيات والعيادات وسيارات الإسعاف، والنقص في الكوادر الطبية إلى زيادة عدد الضحايا والجرحى والنازحين أضعافا مضاعفة، بما يفوق قدرة الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى على القيام بواجباتها.

وفي غضون ذلك، ظل مجلس الأمن عاجزاً عن بلوغ أي مظهر من مظاهر الوحدة للتعبير عن موقف مشترك بشأن هذه المسألة، بينما تشهد، يومياً، الانتهاكات الحالية لأهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. والتصعيد الأخير للقتال في شرق حلب هو الأكثر مدعاة للأسف.

ومن الملح أن ننظر في سبل لطرح الخلافات السياسية جانبا في مقابل إعادة التركيز على جولة جديدة من المحادثات السياسية. وفي حين نتفهم الآثار الجيوسياسية المترتبة على أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة وخارجها، فإنه لا يمكننا أن نقبل استمرار معاناة المدنيين الأبرياء. ولذلك نؤيد مشروع القرار الذي قدمته إسبانيا ومصر ونيوزيلندا، الذي يدعو جميع الأطراف إلى وقف القتال لمدة لا تقل عن ١٠ أيام بما يسمح بتيسير وإيصال المساعدات الإنسانية فورا ودون عوائق إلى جميع المناطق في حلب من قبل الأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين. وفي رأينا أن ذلك سيشكل خطوة أولى

هامة صوب استئناف المفاوضات التي تعدُّ أنسب حل للنزاع في الأجل الطويل.

ونود أن ندعو أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى إلى أن يضعوا خلافاتهم وخصوماتهم السياسية جانبا ويعملوا لصالح السلم والأمن الدوليين. وقد تضرر الشرق الأوسط من استمرار النزاعات والأزمات الإنسانية لفترة طويلة، في حين أصبحت الآثار المترتبة عن عجزنا عن المساعدة في حل المشاكل هناك معلومة في جميع أنحاء العالم. وينبغي ممارسة النفوذ الحقيقي لبعض القوى الإقليمية، فضلا عن نفوذ بعض أعضاء المجلس القادرين على الأطراف المعنية بهدف النهوض بحل سياسي للنزاع بدلا من توريد الأسلحة والمعدات الفتاكة إلى طرفي النزاع بحثا عن نتائج عسكرية مستحيلة.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للإحاطات الإعلامية المقدمة اليوم، والتي تعزز الصورة القاتمة للغاية التي ما فتئنا نشهدها جميعا على مدى شهور عديدة الآن. وما تزال الحالة في سوريا مصدر قلق مستمر. فبعد مضي ست سنوات على نشوب النزاع هناك، ما لم يحرز بعد أي تقدم نحو حل سياسي قابل للاستمرار. وما تزال قوات النظام وحلفائه يواصلان المضي نحو تحقيق هدفهما الرامي إلى تغيير التوازن العسكري وخلق واقع جديد في الميدان. وإذا كان ممكنا للتاريخ الحديث للنزاع أن يشكّل أي مرشد لنا، فإن هشاشة المنطق هذا آيل إلى الفشل.

لقد شهدنا في الأشهر الثلاثة الماضية شن أربعة هجمات وهجمات مضادة تمكن فيها جانبا النزاع من السيطرة على الأراضي وفقدانها ثم استعادتها. وليس ثمة فائز في هذه اللعبة، في حين أصبح الخاسرون معروفين – وهم المدنيون الذين ما زالوا يعانون من ممارسات صقور الحرب. ونتفق مع الإدانة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر التي تشير إلى شن هجمات على ستة مستشفيات في سوريا في عمليات قصف جوي خلال الفترة ما بين ١٣ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المتوقع أن تزداد تلك الأعداد نظرا لزيادة قوة نيران التعزيزات الإضافية التي يستخدمها الاتحاد الروسي والمشاركة النشطة من جانب المجموعة القتالية التابعة للفريق أول بحري كوزنيتسوف في قصف مدن حلب وإدلب وحمص.

وقد يبدو الأمر مجرد مزحة، بيد أن المعلومة التي بثت بالأمس من موقع تويتر التابع للسفارة الروسية في الإمارات العربية المتحدة تفيد بأن تدمير المستشفيات المزعوم في حلب لا وجود له إلا في ذهن الناطق الرسمي باسم الخارجية الأمريكية جون كيربي. ويساورنا بالغ القلق أيضا إزاء المعلومات الواردة حديثا من منظمة الصحة العالمية والتي تفيد بعجز جميع المستشفيات في المناطق المحاصرة التي يسيطر عليها المتمردون في شرق حلب الآن بعد أيام من الغارات الجوية الكثيفة.

وفي تلك الأثناء ارتفع صوت الرئيس الأسد عبر وسائط الإعلام مؤخرا. ففي مقابلة أُجريت معه في محطة البرتغال الإذاعية والتلفزيونية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر أوضح أنه ما زال يرى جميع القوات الموجودة في حلب والمقاطعات الأخرى التي أنهكتها النزاعات على أنها مجموعات إرهابيين. ولسوء الطالع أننا ما زلنا نشهد بعض المحاولات لإعادة النظر في أن يكون للرئيس السوري دور في مستقبل البلد. ومن شأن تغيير سياسات القوى العظمى إزاء عملية الانتقال السياسي في سوريا أن تتسبب في المزيد من عدم الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

ونشدد على الحاجة الملحّة إلى المساءلة في سوريا. ونرحب ببدء مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة تحقيقاته في الهجوم الذي شُن في ١٩ أيلول/سبتمبر على عملية الإغاثة المشتركة بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري المتوجهة إلى أورم الكبرى، ونتطلع إلى استنتاجاته. وندعو أيضا إلى إجراء تحقيق فوري في مقتل الأطفال وغيرهم من

المدنيين في مجمع مدرسي في قرية حاس في محافظة إدلب بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. ويبدو أن مرتكبي هذه الجرائم المروعة يتصرفون بثقة تامة بأنه لن تكون هناك مساءلة وأنهم لن يقدموا إلى العدالة. ولا بد لنا من إثبات أنهم على خطأ.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود بداية القول بأننا نقدّر كثيرا عمل العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة في سوريا، وأننا نواصل دعمهم بنشاط. ولسنا بحاجة إلى الاقتناع بأهمية مساعدة الأمم المتحدة، وتفتقر إشارة السفير رايكروفت في هذا الصدد إلى النزاهة. فعماذا يتكلم هو؟

أولا، ينبغي أن ننظر إلى ما يجري حقيقة بطريقة مهنية. فبفضل الجهود المتواصلة التي يبذلها الخبراء الروس، ارتفع عدد المناطق السكنية التي تشملها الهدنة في سوريا إلى ٩٦١ منطقة. وانضمت سبعون من جماعات المعارضة المسلحة رسميا إلى نظام وقف إطلاق النار. وفي الوقت نفسه تستمر المحادثات مع قادة الجماعات المسلحة في عدد من المحافظات. وتواصل روسيا تقديم مساعدات إنسانية كبيرة إلى الشعب السوري.

وما زلنا نواصل جهودنا المستمرة في السعي إلى إيجاد السبل الكفيلة بتحسين الحالة في حلب. وكما نعلم جميعا، فإن الأنحاء الشرقية من تلك المدينة الهامة استراتيجيا تسيطر عليها الجماعات المسلحة التي تقودها المنظمة الإرهابية المسماة جبهة النصرة. وما يزال يتعين الوفاء بذلك الوعد الذي طال انتظاره بفصل المعارضة المعتدلة عن أتباع جبهة النصرة. وما زلنا نتلقى فيضا من المعلومات عن تقلص أعداد عناصر جبهة النصرة استنادا إلى المعلومات المستمدة من الصحافة، بل حتى من شبكات التواصل الاجتماعي التابعة للمعارضة. فأي نوع من المصادر هذه؟ إن ذلك يساعد في واقع الأمر على استمرار حالة لا تطاق يتم فيها احتجاز آلاف المقيمين السلميين رهائن لدى تلك الجماعات. فماذا يعني ذلك؟ هل هي الرغبة في الحفاظ على موقع مركزي للمقاومة المناوئة للحكومة بقيادة الجماعات الإرهابية بأي ثمن كان؟ وهناك تقارير مثيرة للقلق الشديد عن القمع الوحشي لمظاهرات المقيمين السلميين الذين يطالبون بمغادرة المتشددين للمدينة. وما تزال اتصالاتنا المهنية الثانئية مع الجانب الأمريكي مستمرة في الوقت الحالي ونأمل أن نتمكن عبرها من التوصل إلى حل مناسب.

لقد أجرينا في جلسة مجلس الأمن المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7785) مناقشة تفصيلية للأسباب التي تؤدي إلى عرقلة العملية الإنسانية بسبب تخريب الجماعات المسلحة غير المشروعة وما يسمى بالمجلس المحلي بذريعة – وهذا ما يقال – الإجراءات غير الكافية من جانب عدد معين من موظفي الأمم المتحدة، وهم يدركون هذا جيدا كما هو مفهوم بالنسبة لي، بل ويأسفون عليه الآن. ولا يمكننا السماح بتكرار هذا السيناريو بأية حال. ولنكفل من الآن فصاعدا، تأكيد المتمردين، بما في ذلك أحرار الشام وجماعة نور الدين الزنكي – لرعاتهم علنا استعدادهم للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وتمكين العمليات الإنسانية من العمل دون عوائق أو قيود مصطنعة. ولا يمكننا السماح بأي مقايضة للمرضى والجرحى بإيصال الأغذية والأدوية إلى المتمردين.

ونتطلع أيضا إلى بذل جهود مماثلة من جانب المجلس المحلي في شرق حلب. ولنا أن نأمل بشكل خاص في أن يساعد زملاؤنا الإنجليز أو الفرنسيين – الذين استضافوا هؤلاء الأشخاص في باريس على أعلى المستويات – في ذلك الصدد. وذلك ما ينبغي لهم التكلم عنه – عن جهودهم الخاصة وليس عما يريدونه من روسيا وما ينبغي أن تفعله روسيا، أو ما يمكن أن تفعله روسيا.

ينبغي أن يتكلموا عن جهودهم الخاصة. فنحن دول في نهاية المطاف. وفي نهاية المطاف، وجدنا أن هناك اثنين من هذه المجالس تقوم على الدعم من الخارج. أحدهما يعمل في غازي

عنتاب. والآخر في سورية، خارج حلب. وليس أي منهما مسؤولاً عن القانون والنظام. ويكاد يكون من غير الممكن اعتبار المجلسين هيئتين تمثيليتين للحكومات المحلية في شرق حلب. فهما ليسا حتى في حلب. ومن الناحية الرسمية، انتهت ولايتاهما. يجب ألا ننسى ذلك.

كما لاحظنا أيضاً أننا نعرف في كل شهر من خلال تقارير الأمم المتحدة عن عدد متزايد من الناس في المناطق المحاصرة. ومن الثابت أن ذلك يرجع إلى المراكز السكانية التي تخضع لسيطرة الجماعات المسلحة. والغرض من هذه التشويهات الرياضية واضح. فهذه البيانات المشوهة تحاول إظهار الحكومة السورية باعتبارها الطرف الرئيسي المسؤول عن المعاناة. وإذا كانت تلك هي الحالة في الواقع، فهذا نهج غير مقبول. وليس من الواضح كيف يتم إجراء هذه الحسابات، لأن بعثات الأمم المتحدة للتقييم لا يسمح لها بالوصول إلى الأراضي المحاصرة. ومع ذلك، فإن هذه البعثات توفر بانتظام إحصاءات لا تستند إلى شيء.

وفي الوقت نفسه، يقلل باستمرار من عدد الأشخاص الذين هم في حاجة إلى المساعدة الإنسانية في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة. فعلى سبيل المثال، هناك مثال مثير للاهتمام عن هذا التمثيل الناقص من نشرة ٢٠ نيسان/أبريل، التي تبيّن أن عدد الأشخاص في دير الزور – التي يحاصرها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – يبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة. وفي ٣ أيار/مايو، كان هذا العدد ١١٠ ٠٠٠ نسمة. نحن نتابع ما يحدث هناك بشكل وثيق جداً لأننا، خلافاً لما تم زيفاً وصفه من قبل البعض بأنه عملية دعم، نحن نقوم بعملية لمكافحة الإرهاب في البلد. نعم، نحن ندعم الحكومة.

وأحدث المعلومات عن الهجمات ضد البنى التحتية المدنية هي محض دعاية. و لم يتم التحقق منها بشكل موضوعي. ووفقاً لتلك المعلومات، فإن الشيء الوحيد الذي يفعله السوريون هو قصف المرافق الصحية وزيادة كثافة هذه الهجمات مباشرة قبل جلسات مجلس الأمن. وإذا جمعنا جميع البيانات بشأن الهجمات ضد المرافق الصحية، فإننا قد ندهش إزاء عدد تلك المرافق – التي لم تكن في سورية قبل الحرب قط. وفي الوقت نفسه، يُذكر باستمرار أنه لا يوجد مرافق صحية عاملة متبقية. وهذا يحدث دائماً مباشرة قبل جلسة لمجلس الأمن.

ونتيجة للقصف في شرق حلب، غادرت الأمم المتحدة غرب حلب. فلماذا لا نتكلم عن هذا الأمر اليوم؟ ولماذا لا تجري إدانة الاعتداءات على السفارات في دمشق؟ في ظل غياب الأمم المتحدة عن حلب، لا يعلم إلا الله من أين تُجمع المعلومات – من مختلف البلدان والمنظمات غير الحكومية التي هي خارج سورية. ويجري عمداً تزوير البيانات. وأودّ أن أشير إلى أنه لم تُقدم قط معلومات عن مكان وجود ما يسمى بالمستشفيات المتنقلة التي هي تحت سيطرة المقاتلين المتمردين والتي يدعمها الشركاء الغربيون. وعندما طلبنا تبادلاً نزيهاً للمعلومات، كان هذا ما في ذهننا تحديداً.

إن زميلتي من الولايات المتحدة، السيدة باور، على حق تماماً. وأودّ أن أقول مرة أخرى إن القوات الجوية الروسية لم تشن أي غارات جوية على مدينة حلب أو ضمن مسافة ١٠ كيلومترات في محيطها في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. إننا ننتظر أن تنأى المعارضة المعتدلة بنفسها عن الجماعات الإرهابية. وتلك مهمة عاجلة.

ولا بد لي من القول إنه بسبب الجهود التي يبذلها شركاؤنا – وبيانات اليوم هي شاهد على ذلك – فإن عمل المجلس بشأن التسوية السورية يتجه بصورة متزايدة إلى المجال الافتراضي، الأمر الذي لا علاقة له بواقع الصراع الجاري في الجمهورية العربية السورية. وأودّ أن أذكر، على سبيل المثال، العديد من النداءات الموجهة إلى حكومتي سورية وروسيا. ولكن من الذي سيعمل مع الجهات التي جُلبت إلى سورية

وزُودت بالأموال؟ فهل يمكننا أن نتصور كيف سيكون الوضع في سورية علمانية، والتي لها تقليد طويل من التعايش بين مختلف المعتقدات والأديان، عندما تشهد وجود المقاتلين الأجانب فيها؟ دعونا نقيّم ذلك مهنياً. أي نوع من الأهمية يحملها هذا لهم؟ ومن الذي سيعمل مع هؤلاء الناس؟ يبدو أن أحداً لن يعمل معهم. أولاً، أُوجدَ التراعُ على الأرض. وهناك الآن خوف من التراع وأعمال تجري بدافع ذلك الخوف. إن هذا ما يحدث.

يريد البعض أن يضع العالم بأسره في محكمة، وتلك الأطراف قد وصلت إلى حدّ إدراج أسماء ضباط وقادة من الجيش السوري في قائمة. ومع ذلك، إذا كانت تدّعي الحياد، فأين هي أسماء الإرهابيين؟ ومن هو الذي سيتصدّى لهم؟ ربما أصبحت تلك الأطراف خائفة منهم. دعونا نحاول ألا نكون منافقين. لقد نسيت تلك الأطراف المعيار الذهبي الخاص بها بشأن افتراض البراءة عندما استبقت تحديد المسؤولين، وهو أمر ينبغي ألا تقرره سوى عملية قانونية. هذا بديهي، لكني أجد نفسي أقوله في مجلس الأمن.

وأود أن أقول أيضاً إنني استمعت بعناية شديدة إلى زملائي الذين أعمل معهم بشكل يومي بشأن مختلف المسائل. وتُنبئني قسوتهم بأن خططهم لا تنجح، وأن شيئاً ما سار على نحو خطأ وباتوا غير قادرين على إزاحة نظام آخر وتدمير بلد آخر في الشرق الأوسط. فهم لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك. بيد أن الأوان لا يفوت أبداً للكف عن المحاولة. وتظل أبواب التعاون مفتوحة.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر السيد أوبراين والسيدة هوف على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وتعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في سورية. وإننا نشيد بجهود الوكالات الإنسانية التي تقوم بالعمل الاستثنائي والنبيل لمساعدة ملايين السوريين على الرغم من ارتفاع مستويات المخاطرة في هذا الصراع المستعر. ومن دواعي سرورنا أن نسمع أن الوكالات الإنسانية تمكنت من إرسال ٢٨ شاحنة إلى منطقة دوما بالأمس. ونرحب أيضاً بالأنباء التي تفيد بالحصول على الأموال لمواصلة المعونة الإنسانية لحوالي ٢,٨ مليون شخص.

يجب أن تكون المعونة الإنسانية متوازنة وفعالة ونزيهة. ولذلك نرى أنه على الرغم من أن الحالة الإنسانية في حلب تتطلب من المجتمع الدولي توفير استجابة فورية، إلا أنه يجب علينا أيضاً أن نضع في الاعتبار أن المساعدة المقدمة إلى أجزاء أخرى من البلد قد تواصلت، على الرغم من الصعوبات التي يطرحها التراع المسلح.

إن الإرهاب هو سبب الكارثة الإنسانية في سورية. وتشكّل الأفعال التي تقوم بها جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وحلفاؤهما تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وهو السبب الذي يجب من أجله مكافحتها في تقيد صارم بالقانون الدولي. وفي حالة حلب، أعاق المقاتلون من جبهة النصرة والجماعات الشريكة لها الهدنات الإنسانية التي عرضتها السلطات اعتبارا من ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. ومنعت هذه الجماعات المدنيين من إخلاء المناطق المتضررة. وقد لاحظنا في الآونة الأخيرة أن الناس في شرق حلب ينتفضون ضد الجماعات الإرهابية، التي لا تستخدمهم كدروع بشرية وحسب بل تحرمهم أيضاً من الطعام القليل الموجود.

وفي ضوء ما يحدث، لماذا لم تفصل ما يسمى بالمعارضة المعتدلة نفسها بشكل واضح وملموس عن تلك الجماعات الإرهابية؟ يبدو أنهم ليسوا معتدلين إلى هذا الحد على نحو ما يُقدمون أنفسهم إلى المجتمع الدولي. ومن الواضح أن التواطؤ بين الجماعات الإرهابية في شرق حلب وما يسمى

بالمعارضة المعتدلة يمثل عقبة خطيرة أمام السلام في سورية. وهناك تهديد مستمر لتنظيم الدولة الإسلامية في الرقة ودير الزور. وكلا المنطقتين تشكلان تهديداً حقيقياً لإيصال المعونة الإنسانية.

لقد أصبح حرمان السكان المدنيين من الحصول على المعونة الإنسانية جزءا من الممارسة اليومية لداعش وجبهة النصرة. لقد أصبحت داعش وجبهة النصرة وشركائهما تهديدات واضحة للسلام والاستقرار في المنطقة. وعلينا أن نتصدى لنفوذهم من خلال جميع التدابير المتاحة والضرورية، مع التقيد الصارم بالقانون الدولي.

ونود الإعراب عن القدر ذاته من القلق إزاء تدمير البنى التحتية والخدمات الأساسية، مثل المستشفيات وخدمات توزيع المياه ومحطات الكهرباء الفرعية. وعلى نحو ما أشارت السيدة إليزابيث هوف ممثلة منظمة الصحة العالمية قبل دقائق قليلة، فقد كان لدى سورية – قبل اندلاع الحرب – أحد أكثر نظم الرعاية الصحية تقدما في الشرق الأوسط. ولكن بسبب الحرب، التي اندلعت منذ ست سنوات الآن والتي تمول من الخارج، أصبح نظام الرعاية الصحية – للأسف – حطاما. ولذلك، ندعو الأطراف والجهات التي لها نفوذ على الأطراف إلى استئناف المفاوضات السياسية بأسرع ما يمكن دون ربط استئنافها بشروط مسبقة حتى يتسنى لنا العمل من أجل التوصل إلى حل للنزاع، الذي تسبب في الكثير من المعاناة للشعب السوري. إن إطالة أمد النزاع لن يعني سوى المزيد من المعاناة والدمار للشعب السوري.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ستيفن أوبراين والسيدة إليزابيث هوف على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأشيد بهما وبموظفيهما لما أبدوه من شجاعة وتصميم في المثابرة في مثل هذه الظروف الصعبة والمحبطة.

لقد طرح السيد أوبراين السؤال عن سبب عقد المجلس لهذه الجلسة. وقد كان بإمكاننا أن نطرح نفس السؤال خلال كل شهر من الأشهر الإثني عشر الماضية. فقد كان المجلس عاجزا عن معالجة المشكلة الأساسية في سورية. وقد أنجز عمل هام في معالجة الخطر الخاص المتعلق بالأسلحة الكيميائية، وكما ذكرنا السيد أوبراين، فقد تم إيصال مساعدة إنسانية كبيرة في إطار الترتيبات العابرة للحدود التي دعا إليها المجلس. ولكن، كما سمعنا اليوم، فقد تم رفض الوصول عبر الخطوط الأمامية – الأمر الذي دعا إليه المجلس أيضا – على نحو منتظم، وتمت إعاقته ومنعه وعرقلته من جانب الحكومة السورية أو القوات المتحالفة معها. وتم تجاهل قرارنا ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن الهجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية أو المستشفيات تجاهلا صارخا، على نحو ما قيل لنا اليوم.

وقد ظل المجلس عاجزا بشكل أساسي عن مواجهة أخطر التهديدات التي تواجه الشعب السوري، وهي فرض ال حصار على المدنيين وقصفهم، لا سيما في حلب، وفي أنحاء أخرى من سورية أيضا، كما ذكرنا اليوم مرة أخرى. وأنا لست بصدد التذكير بالأهوال الناجمة عن تقاعسنا. فقد وصفها السيد أوبراين والسيدة هوف وآخرون على نحو أكثر من كاف. وعندما جال نظري في القاعة اليوم، شعرت أنه بإمكاني أن أرى على وجوه زملائي بعض العار الذي أشعر أنا به. فبدلا من الرد على الانتهاكات الواضحة للسلم والأمن الدوليين، ظل المجلس إلى حد كبير مجرد شاهد على الأهوال التي وصفت لنا اليوم مرة أخرى.

إن الحالة في سورية مروعة ومعقدة، وهناك العديد من الجهات الفاعلة – الخارجية والداخلية – تضطلع بأدوار هناك. وثمة دور غير مفيد على نحو خاص تضطلع به الجماعات الإرهابية. ومع ذلك، بعيدا عن المنطقة المحتلة التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ليس باستطاعة

أي قدر من التحريف الدبلوماسي أن يخفي حقيقة أننا نشهد تدمير بلد وشعبه، بقيادة حكومته وبدعم من أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وكما هو معروف، فبعد استخدام حق النقض في الشهر الماضي (انظر S/PV.7785)، حاولت نيوزيلندا تعزيز مشروع قرار كان قد طالب بإنهاء جميع الهجمات التي عرضت المدنيين في سورية، لا سيما في حلب، لخطر الموت أو الإصابة. وكان شيئا محبطا للغاية أن المجلس لم يتمكن من توحيد كلمته حول اقتراح ضروري وبسيط بهذا القدر. ومع ذلك، فإن نيوزيلندا – إلى جانب إسبانيا ومصر – تقدم مرة أخرى مشروع قرار يتسم بنفس القدر من الطموح المتواضع. ففي الواقع، نحن نعتبر أن هذا هو الحد الأدنى مما يمكن للمجلس أن يفعله. فهو يعالج النزاع من زاوية إنسانية، وينشيء هدنة لمدة يومين في حلب لتمكين الأمم المتحدة وشركائها من إيصال المعونة إلى المرضى، ويعيد إنشاء وقف الأعمال القتالية في بقية البلد. كما يبدأ في التعامل مع بعض المسائل الصعبة للغاية، وهي الانفصال والعملية السياسية، ولكنه لا يحاول تقديم جميع الإجابات. ونحن ندرك أن هناك محادثات جارية بشأن أمور أخرى. ويهدف مشروع القرار إلى أن يكون مكملا لتلك المحادثات. ونحن ملتزمون بالمضي قدما بمشروع القرار هذا، ونحث جميع أعضاء المجلس أن تدعمنا قولا وفعلا.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيد ستيفن أوبراين والسيدة إليزابيث هوف على إحاطتيهما الإعلاميتين. إن الإحاطات الإعلامية تستمر في كثير من الأحيان في رسم واقع وحشي ومروع ناشئ عن عدم قدرتنا على إنهاء معاناة السوريين في شرق حلب. ويؤلمنا أن نستمع إلى تقرير السيد أوبراين المروع عن محنة الأبرياء البائسة. فقبل خمسة أيام فقط، استؤنف الهجوم المكثف على المدينة المحاصرة ليسحق الهدوء الذي استمر لفترة وجيزة في القصف الجوي والهدوء النسبي في حلب، وأدى مرة أخرى إلى قتل عشرات من الأبرياء.

لقد قيل لنا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل وسط في الكفاح ضد الإرهاب. بيد أن القصف المتعمد للمستشفيات يجعل الأمر يبدو أنه ما من شيء كان بمنأى عن ذلك. وحقيقة أن جميع المستشفيات في حلب في حالة خراب أمر بغيض تماما. ونشعر بالفزع لأنه كان يتعين علاج المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، في مستشفيات ميدانية أنشئت في المنازل بالقرب من الخطوط الأمامية لمجرد تجنب استهدافها. ولا يمكن أبدا أن تكون المستشفيات المؤقتة والبديلة كافية، والحالة البائسة لا تزداد إلا سوءا بسبب النقص الحاد في اللوازم الطبية والمعدات والافتقار إليها، فضلا عن الافتقار إلى ممارسة الإخلاء الطبي منذ منتصف هذا العام.

وقد أدى استئناف الغارات الجوية وقصف حلب الأسبوع الماضي إلى تضاؤل أي أمل في إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين. ونشعر بالقلق إزاء ما أفاد به السيد أوبراين في وقت سابق بأن آخر ما تبقى من الحصص الغذائية يجري توزيعه الآن، وأنه لن يتبقى شيء لتوزيعه في الأسبوع القادم دون إعادة الإمداد. ونخشى أنه بدون إعادة الإمداد، سيتضمن تقريره المقبل إحصاء حالات وفيات جماعية بسبب المجاعة، الأمر الذي كان بوسعنا أن نساعد في تفاديه. ومن المؤسف أنه لم تتم الموافقة على وصول أي مساعدات إنسانية من الأمم المتحدة في الأسابيع الأربعة الماضية على الرغم من الهدوء النسبي في حلب. ومع اقتراب فصل الشتاء، ندعو جميع الأطراف المتنازعة إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية من خلال نهج منسق مع الأمم المتحدة. وهي عملية أعلنت الأمم المتحدة مرارا عن استعدادها للقيام بها على الفور.

وإلى جانب الأعمال القتالية في حلب، يشعر وفد بلدي بالقلق أيضا إزاء التصعيد العسكري في إدلب وحمص. وبينما

تتشاطر ماليزيا مفهوم القضاء على الإرهاب وما يفرضه من تهديد، يجب ألا تتم هذه المعركة على حساب المدنيين الأبرياء. ويجب وقف هذا العقاب الجماعي الذي لا معنى له. وتفيد التقارير بأنه قد تم استهداف عدة مدارس بضربات جوية في إدلب، وتم استهداف المزيد بالأمس فقط. ولا يؤدي استهداف المدارس إلا لإظهار أن هدف الحرب هو إلحاق أقصى قدر من المعاناة بالفئات الضعيفة. فقد قتل الأطفال، الذين كان بعضهم مغادرا لمجمعات المباني المدرسية. ويجب التحقيق في تلك الحوادث ومساءلة الجناة.

وقبل أن أختتم بياني، فإننا ننضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن خطة الأمم المتحدة لشرق حلب وسورية ككل. ومن واجبنا عكس مسار التطورات المحبطة من أجل السوريين الأبرياء. ومعروض علينا اقتراح مقدم من القائمين على صياغة النصوص الإنسانية بشأن استجابة من جانب المجلس للحالة في سورية، ويجب أن نجعل هذه المحاولة الرابعة تفضي إلى شيء. ونحث أولئك الذين يمكنهم إحداث تغيير على الاستماع إلى صوت ضميرهم ووقف الفظائع.

ونعرب عن تقديرنا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الميدان لما بذلوه من جهود دؤوبة وشجاعة في تخفيف معاناة الرجال والنساء والأطفال في سورية. كما نعرب عن مواساتنا وتعازينا إلى أسرة السيد حسين محسن، أحد العاملين في المجال الإنساني في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الذي قتل في غارة جوية أثناء مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اللاجئين خان الشيح قبل أسبوع.

ومثابرة رفاقنا في سوريا يجب على الأقل أن تكافأ بالإشارة إلى أن المجلس يوليهم الاهتمام. وعليه واجب توفير الدعم لهم، وهو بحاجة إلى التصدي للحالة المتدهورة في سوريا. ويجب أن يوقف أعمال القتل والتدمير التي تُرتكب بشكل عبثي.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أتوجه بالشكر، في المقام الأول، إلى ستيفن وإليزابيث على الاحاطة الاعلامية لكل منهما وعلى عملهما الممتاز. وأود أيضا أن أشكر سفير نيوزيلندا، الذي وصف بوضوح شديد الجهود المشتركة التي تبذلها مصر، ونيوزيلندا، وإسبانيا لكفالة اعتماد سلسلة من التدابير الرامية إلى وقف القتال في حلب، بحيث يمكن توزيع المعونة الإنسانية داخل المدينة.

في الواقع، وبالنظر إلى الكارثة الإنسانية التي وصفها ستيفن أوبراين، ليست هناك رسالة بسيطة يمكن أن تكون كافية في حد ذاتها. فلقد سمعنا اليوم عن هجمات متعمدة تُشنّ على الأطباء والمستشفيات من قبيل الهجوم الذي أبلغت عنه منظمة أطباء بلا حدود في نهاية هذا الأسبوع، فدمّر آخر مستوصف لطب الأطفال في شرق حلب. وثمة انتهاكات تحدث يوميا للقانون الإنساني الدولي.

إن وفد بلدي ليس راضيا عن هذا الوضع. يجب علينا أن نفعل أكثر من مجرد الإدانة، رغم أن ذلك صعب بالتأكيد على ما يبدو. وإننا نؤيد جهود المبعوث الخاص، الذي كان في دمشق خلال عطلة نهاية الأسبوع سعيا لإيجاد حل لأشد المشاكل إلحاحا التي تواجه سوريا. ونحن على ثقة بأن محادثات جنيف سوف تؤتي ثمارها. ومع ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته عن وقف انزلاق البلد باتجاه العنف، وتحقيق وقف جديد للأعمال العدائية. والمجلس مسؤول أيضا، كما قيل مرارا وتكرارا، عن التمييز بين الإرهابيين والمعارضة.

إننا أمام نقطة تحول في الحرب في سوريا. يمكننا أن نحاول حماية سكان حلب واستعادة وقف أعمال القتال في جميع أنحاء البلد، أو يمكننا أن ندع الصراع ينحدر إلى أن يصبح دوامة من العنف مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

وإسبانيا تؤيد بشدة الخيار الأول. وكما ذكرت في البداية، سوف نواصل العمل مع مصر ومع نيوزيلندا بعد بضع دقائق في غرفة المشاورات، ومع شركائنا الآخرين في مجلس الأمن في محاولة لتحقيق تلك النتيجة.

السيد شين بو (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام أوبراين والسيدة هوف، ممثلة منظمة الصحة العالمية، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن الحالة الإنسانية في بعض مناطق سوريا، بما في ذلك حلب، خطيرة جدا، مما أدى إلى سقوط قدر هائل من الضحايا في صفوف المدنيين، بما في ذلك شن هجمات على المدنيين ومرافق الرعاية الصحية. والصين تدين أي هجوم ضد المدنيين أو البنية التحتية الإنسانية. ونحن نتعاطف مع الشعب السوري بسبب ما يتحمل من معاناة. ونحث جميع الأطراف في سوريا على مساعدة جهود الإغاثة التي يبذلها المجتمع الدولي، من خلال توفير الوصول الإنساني الكامل بغية كفالة تقديم المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وبصورة آمنة.

كما ينبغي للمجتمع الدولي العمل معا على اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من حدة التوترات، بهدف تهيئة الظروف المواتية لتنفيذ المساعدة الإنسانية وتعزيز التسوية السياسية للمسألة.

وبينما نعمل على التخفيف من حدة الحالة الإنسانية، ينبغي لنا عدم التغاضي عن ضرورة مكافحة الإرهاب. فالإرهابيون والمنظمات الإرهابية داخل الأراضي السورية يشنون الهجمات المتكررة، مما يعيق الجهود الإنسانية بشكل خطير. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز تنسيقه، ويتّبع المعايير الموحدة، ويقاتل بحزم جميع المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة المجلس.

إن التسوية السياسية هي السبيل السليم الوحيد لحل المسألة السورية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مسيرته في هذا الصدد. وأي إجراء يتخذه المجلس بشأن مسألة سوريا ينبغي له فعلا أن يحسّن الحالة هناك وأن يكون مفيدا حقا بالنسبة إلى تعزيز العملية السياسية، والنهوض بجهود الإغاثة الإنسانية والجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وسوف تواصل الصين دعم جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص دي ميستورا.

السيد أبو العطا (مصر): شكرا سيدي الرئيس، وأشكر كلاً من السيد أوبراين والسيدة هوف على تقديم إحاطتين اعلاميتين إلى المجلس.

اسمحوا لي في البداية أن أؤكد مجددا على ما سبق أن توافق عليه المجتمع الدولي مرارا وتكرارا، وهو أنه لا حل عسكريا للأزمة السورية، وأن الحفاظ على سوريا موحدة ذات سيادة، والاستجابة لتطلعات الشعب السوري الشقيق نحو مستقبل من الحرية والديمقراطية، والقضاء على بؤر الارهاب التي استوطنت في البلاد أمور تتطلب حلا سياسيا شاملا وفقا لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبيان جنيف، وذلك من خلال مفاوضات مباشرة وشاملة بين الحكومة السورية والمعارضة للاتفاق على المرحلة الانتقالية.

وتستمر مصر داخل هذا المجلس، وبالتعاون مع شريكتيها إسبانيا ونيوزيلندا، في السعي لتحسين الاوضاع الانسانية في سوريا، ولا سيما في حلب نظراً للوضع الخاص الذي تعاني منه المدينة. ومع إدراكنا أنه لا يمكن للمجلس أن يطرح حلا نهائيا في ضوء أن العملية السياسية تعتمد في الاساس على التوافق بين الأطراف السورية، فإننا طرحنا تصورا واضحا على المجلس من خلال مشروع قرار كخطوة محورية في الوقت الحالي لدعم

الوصول إلى هذا الهدف. ونأمل أن يتمكن المجلس من دعم هذا التصور في أسرع وقت ممكن.

ويتضمن التصور المشار إليه وقف العمليات العسكرية في حلب لفترة عشرة أيام تسمح بتهيئة حيّز إنساني، وكذلك التنفيذ الفوري لوقف العمليات العدائية في سوريا بصفة عامة بهدف الوصول إلى وقف كامل لإطلاق النار وفقا للقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، على أن يتم تدعيم أدوات مراقبة التنفيذ. كما يتضمن التصور ضرورة مكافحة الارهاب، وكذلك وقف التعاون بين أي من الأطراف في سوريا مع الجماعات الارهابية التي أصبحت تسيطر على جزء كبير من الاراضي في البلاد. هذا بالإضافة إلى ضرورة العمل على بدء مفاوضات جادة بين الاطراف السورية بشأن المرحلة الانتقالية، وفقا لبيان جنيف وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وأكرر مجددا أملنا في أن يتمكن مجلس الأمن من اعتماد هذا التصور في أسرع وقت ممكن. كما أدعو مجددا جميع الاطراف داخل سوريا وخارجها إلى تنحية الخلافات السياسية جانبا في سبيل وقف هذه المأساة الانسانية التي لا يتحمل عواقبها سوى الشعب السوري الشقيق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للسنغال.

إن الوفد السنغالي، على غرار الوفود التي تكلمت قبله، يعرب عن عميق شكره للسيد ستيفن أوبراين والسيدة إليزابيث هوف على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وللأسف، فإن مجلس الأمن يستجيب، للأسف، مرة أخرى لنداءات السيد أوبراين والسيدة هوف القلبية إلى إنسانيتنا من خلال عرض علني لافتقاره إلى الوحدة وانقسامه وافتقاره إلى الإرادة السياسية، وباختصار، لعجزه عن اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن أي بعد من أبعاد المأساة السورية، بما في ذلك الأبعاد السياسية والإنسانية والأمنية. وكما شهدنا يوم الخميس الماضي (انظر S/PV.7815)، فإن المجلس لم يتمكن حتى من الاتفاق على البعد المتعلق بعدم الانتشار. ويأتي ذلك في الوقت الذي يتواصل فيه سقوط أبناء الشعب السوري في دوامة الرعب والمعاناة. وفي ذات الوقت، فإن خطر تمزق ذلك البلد الكبير والجميل في ازدياد. ويواصل الإرهابيون من كل بقاع الأرض ترسيخ أقدامهم ويمارسون نفوذهم. والتراث الثقافي الغني لسورية في طريقه إلى أن يُدمر ويتجر به. وللحيلولة دون حدوث كل ذلك، فإن الوفد السنغالي يدعو المجلس إلى أن يستفيق من سباته، والشعب السوري إلى صحوة حقيقية على الصعيد الوطني.

ونرحب بالمبادرة الشجاعة التي يضطلع بها القائمون على الصياغة – ماليزيا وإسبانيا ونيوزيلندا – بالدعوة إلى اعتماد مشروع قرار جديد لإنهاء العنف في سورية، ولا سيما في حلب. ويجب علينا أن ندعم تلك المبادرة، لأننا مدينون بذلك للسوريين الذين استشهدوا وللعاملين والعاملات في المجال الإنساني البواسل من كل حدب وصوب والذين تتمثل مهمتهم في العمل بلا كلل لإغاثة المدنيين في سورية. ومن هذا المنطلق، فإنني أدعو أعضاء المجلس، خلال اجتماعنا في المشاورات المغلقة عقب هذه الجلسة، إلى أن يسعوا من أجل إيجاد بصيص من الأمل. ويجب علينا أن نفعل ذلك لأننا جميعا متفقون على أنه لا يمكن حل النزاع بالوسائل العسكرية. إذن، فلنعمل معا من أجل إيجاد حل سياسي. وبقيامنا بذلك، فإننا سنبعث برسالة أمل إلى المحادثات الجارية في لوزان وجنيف ونجدد دعمنا للفريق الدولي لدعم سورية، وبخاصة للرئيسين المشاركين، وذلك للعمل من أجل إعطاء زخم جديد لاتفاق وقف الأعمال العدائية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود ببساطة أن أسجل أننا نشهد، في مجلس الأمن، تطبيع لثقافة السلوك غير المقبول. فعندما يأخذ الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية الكلمة، ينهض ممثلون دائمون آخرون ويغادرون القاعة عمدا. وإننا نعتقد أن هذا السلوك يشير إلى افتقارهم إلى الشجاعة التي تمكنهم من الاستماع إلى بيان يدلى به زميل محترف. وهذا أمر غير مقبول.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالفرنسية): أشارك زميلي، ممثل الاتحاد الروسي، في ما ذكره من فوره بتلك الصورة المهذبة فيما يتعلق بسلوك بعض أعضاء المجلس تجاهي. أما بعد، وإذ أن الفرسان الثلاثة – وهم دعاة نظام يهدف إلى بث التشويش الأخلاقي – قد غادروا القاعة، وبالتالي لم يعودوا في موقف يسمح لهم بإفساد وتسميم مناقشتنا الهامة بشأن بلدي، سورية، يمكنني الآن أن أدلي ببياني في سلام.

(تكلم بالعربية)

بداية أرحب بوجود السيدة هوف معنا من دمشق، أقدم عاصمة في الدنيا. وأدعو إلى تكرار استضافة ممثلي الأمم المتحدة الموجودين في بلدي لأنهم فعلا شهود عيان يستطيعون أن يفيدوا عناية هذا المجلس بوقائع أكثر دقة بكثير مما يقدمه بيروقراطيو الأمانة العامة هنا في نيويورك.

بداية، أود أن أشاطر زملائي معلومة تتعلق بمجزرة جديدة ارتكبتها اليوم طائرات ما يسمى بالتحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بحق المدنيين السوريين، وراح ضحيتها أكثر من ١٠ مدنيين وذلك في غارة شنتها هذه الطائرات الحربية الأمريكية على قرية الصالحية في ريف الرقة الشمالي. كما استهدفت طائرات حربية أخرى لنفس التحالف معملا لغزل القطن في قرية الصالحية، ما أدى إلى استشهاد ثلاثة عمال وجميع أفراد أسرة مهجرة من منطقة أخرى تسكن في تلك القرية، وعدد أفرادها ٦ مدنيين. هذا ما حصل اليوم بفعل طائرات الولايات المتحدة الأمريكية. وطبعا أنا لست في معرض الرد على ما قيل من قبل بعض السادة الزملاء ولكنني أود أن أتطرق فقط إلى ما قالته الممثلة الأمريكية من أن شاهد عيان من الإرهابيين الذين ترعاهم حكومتها في شرق حلب، قال لها إن الطيران الحربي الروسي والسوري قد نفذا ١٨٠ غارة جوية يوم السبت فقط. وبطبيعة الحال، وباعتبار أنها دبلوماسية مخضرمة وخبيرة، فقد صدقت بسذاجة شاهد العيان هذا، الذي هو في نهاية المطاف إرهابي من جبهة النصرة، صنفته حكومة بلدها على أنه كيان إرهابي في هذا المجلس الكريم.

فأي نفاق هذا وأي كذب هذا الذي نسمعه في بعض الجلسات العبثية حول الوضع الإنساني في بلدي.

ثم ادعت كذبا وزورا وبهتانا أن الطيران السوري قد ألقى منشورات تقول للمدنيين في شرق حل ”غادروا أو ستموتون“، هكذا قالت المندوبة الأمريكية، وهذا الكلام طبعا كذب في كذب ومعيب ومخجل. الطيران السوري ألقى منشورات على شرق حلب داعيا المدنيين إلى الابتعاد عن المجموعات الإرهابية المسلحة في شرق حلب والخروج من شرق حلب والحكومة السورية فتحت ستة ممرات إنسانية لهؤلاء المدنيين وممرين للمسلحين ممن يريدون الخروج من شرق حلب. لكن هؤلاء الإرهابيين لم يخرجوا ولم يدعوا المدنيين يخرجون لأنهم يستخدمونهم رهائنا بشرية، دروعا بشرية.

على كل حال، إذا كان هناك من حكومات يهمها أمر هؤلاء الإرهابيين في شرق حلب فليأخذوهم، فليصدروا لهم جنسيات وسمات دخول ويأخذونهم. إذا كانت المندوبة

الأمريكية تعتقد أن وصول ٨ آلاف مسلح إرهابي من شرق حلب إلى الولايات المتحدة الأمريكية قادر على أن يساعد الشعب السوري، فلتأخذهم، لا سيما أن معظمهم غير سوريين. وكان مجلسكم الكريم هذا في تقرير خاص للجنة مكافحة الإرهاب قد قال إن هناك حوالي ٨٠ ألف إرهابي أجنبي في سورية قدموا إلى بلدي من ١٠٠ دولة عضوا في هذه المنظمة الدولية. مجلسكم قال ذلك. يبدو أن هذا الكلام لم تسمعه لا السفيرة الأميركية ولا السفير البريطاني ولا السفير الفرنسي.

أما بيان السيد أوبراين فقد خلا من ذكر الإرهاب، بالمطلق لم يأت على ذكر كلمة إرهاب ولا مرة واحدة. وكأنه لا يوجد إرهاب في بلدي سورية، على الإطلاق. وكأن الإرهاب هو فيلم كرتون يدور في أذهان الناس، توم وجيري. أما زميلي سفير أوروغواي فأنا أحترم ما قاله. لكنه تساءل وهو محق من هو هذا الرب وهذه القيم التي تدفع بإرهابي إلى قتل المدنيين؟

صحيح، لكن الجواب عن هذا السؤال يكمن في قراءة مئات الرسائل التي أرسلناها لكم على مدى خمس سنوات. مئات الرسائل تشرح لكم من يقوم بماذا على الأرض السورية، مئات الرسائل شرحنا لكم فيها عن وجود الإرهابيين في سورية واتخذتم القرار تلو القرار وتبنيتم قرارا خاصا ٢١٧٨ (٢٠١٤) حول مكافحة المرتزقة الأجانب المسلحين. وما زال البعض في هذا المجلس لا يعرف من هو الرب وما هو الدين ومن هو هذا التكفيري الذي أتانا بفتواي وهابية سعودية قطرية ليسفك الدماء في بلدي، وكأن هذه المعلومة لا يعرفها البعض. وكأن ما يجري على يد التكفيريين يجري في الصومال وليس في سورية. من يقوم بالإرهاب، زميلي العزيز سفير أورغواي، هم التكفيريون، الإرهابيون المتأثرون بالمذهب الوهابي السعودي. تكفيري يعني أن يعتبرك كافر بمعنى أنك تستحق القتل لأنك لا تشاطره مبادئه المتطرفة. هذا هو معنى تكفيري. ما تقوم به داعش وجبهة النصرة هو نفس المبادئ الوهابية التي تطبق في السعودية، صدروا إلينا هذا الإرهاب. وجلبوا لنا إرهابيين من جميع أطراف العالم. استرالي على كندي على أميركي على فرنسي على بلجيكي على إسباني على صيني على روسي. لدينا قمامة العالم من الإرهاب. وما زال البعض يتساءل، ماذا يجري في سورية؟ من يقتل من؟ لماذا لا تصل المساعدات الإنسانية إلى شرق حلب؟ من الذي يعرقل وصول المساعدات الإنسانية إلى شرق حلب؟

وكأن هذا أسئلة تحتاج إلى شفرة بعد خمس سنوات من الإجرام الذي مورس بحق بلدي. إن الإرهاب الذي يضربنا هو نفسه الموجود في مصر، موجود في ليبيا، موجود في العراق، موجود في كل مكان، موجود في كينيا، في الصومال، في تنزانيا، في النيجر، في تشاد، في نيجيريا، نفس الإرهاب. جذور الإرهاب واحدة. لماذا نؤيد كلنا بدون استثناء قيام الحكومة العراقية والحشد الشعبي بمكافحة إرهاب داعش في الموصل؟ نؤيد، لأن هذا الكلام مطلب حق. الحكومة العراقية تكافح الإرهاب. نحن نقوم بمكافحة نفس الإرهاب في سورية. الإرهاب الموجود في حلب هو نفسه الموجود في الموصل. فلماذا يتم توجيه الاتهامات لنا في حين يدعم أولئك الذين ينتقدوننا ما يجري ضد نفس الإرهاب في الموصل. هنا داعش وهنا داعش.

ما هذه المعايير المزدوجة؟ ثم لا ننسى ماذا فعل الطيران الأمريكي عندما قصف مواقع الجيش السوري في دير الزور، فسمح لداعش بأن يحاصر مدينة دير الزور، ٣٠٠ ألف مدني اليوم نزودهم بالمساعدات الغذائية والطبية جوا، بالهليكوبتر. بسبب قيام الطائرات الأمريكية بقصف موقع الجيش السوري في دير الزور. والسفيرة الأمريكية، تذكرون هذه المسرحية الهوليوودية التي قالتها في جلسة ماضية، خطأ، قصفنا موقع

الجيش السوري بالخطأ. لكن بعد يومين قصفوا الجسور المدنية كلها على نهر الفرات. لا أعرف بالخطأ أو غير خطأ. وقصفوا محطات توليد الكهرباء في حلب والبنية التحتية. هل هذا هو مكافحة داعش؟ أن يقصف الطيران الأمريكي البنى التحتية في سورية؟ وأن تقصف الطائرات الفرنسية مدينة منبج فتقتل ٢٠٠ مدني وأن يفعل الطيران البريطاني نفس الشيء؟ ما هذا العبث؟

لقد جاءت بيانات بعض الدول وبيان وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مطابقة لتوقعاتنا من حيث استمرارها للمرة الثالثة والثلاثين باتباع ذات النهج السلبي والخاطئ الذي يعتمد على تشويه الحقائق والاتجار والاستخفاف بمعاناة الشعب السوري وتسييس الملف الإنساني وذلك بهدف شيطنة الحكومة السورية وخلق كيان للإرهاب وخلق دويلة للإرهاب داخل سورية، هذه هي الخطة. أمر واقع. كيان إرهابي يحظى بدعم الأنظمة الغربية الراعية للإرهاب. وتثبت هذه البيانات مرة أخرى أن هذه الدول والأطراف لا تمتلك الإرادة ولا الرغبة في إنهاء معاناة شعبنا من خلال إنكارها للسبب الرئيسي للأزمة في سورية..

وهنا، أكرر مرة أخرى وأعيد أننا نرفض أن يتم التعامل مع الأزمة في بلدي سورية دون الانخراط الجدي في معالجة السبب الجذري لها ألا وهو بروز وانتشار المجموعات الإرهابية المسلحة، واستقدام عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المدعومين من دول معروفة، وانتشارهم في الأحياء والقرى والمدن واتخاذهم من المدنيين دروعا بشرية. وأكرر مرة أخرى وأعيد أن بعض الدول التي تتخذ اليوم من معاناة الشعب السوري سلعة رخيصة لتنفيذ أجندات سياسية، من خلال ادعائها الحرص على أمنه ورفاهه هي السبب الرئيسي لهذه المعاناة، إما من خلال دعمها المباشر للجماعات الإرهابية المسلحة أو من خلال فرضها إجراءات قسرية أحادية الجانب تطال المواطن السوري بشكل مباشر، وأكرر مرة أخرى وأعيد بأنه لا أحد في هذا العالم أحرص منا حكومة وشعبا على حياة المواطنين السوريين سواء أكانوا في حلب أو درعة أو دمشق أو الرقة، أو في أي مكان يعاني فيه المدنيون بسبب ممارسات الجماعات الإرهابية المسلحة، التي تتخذ منهم دروعا بشرية وتحاصرهم داخل مدنهم وقراهم، وتمنعهم من الخروج من هذه المناطق، كما تمنع عنهم المساعدات الإنسانية أو تبيعهم إياها بأسعار لا قبل لهم بها.

أكرر مرة أخرى وأعيد بأنه في ظل هذا الواقع المرير، يتوجب على أي حكومة، بما في ذلك الحكومة السورية انطلاقا من التزاماتها القانونية والأخلاقية إنقاذ هؤلاء المواطنين من أن يصبحوا رهائن لهؤلاء الإرهابيين. إن ما يحلو لبعض الأطراف والدول تسميتها بمجموعات المعارضة المسلحة من غير الدول، قد ارتكبت يوم أمس ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر مجزرة شنيعة جديدة متعمدة مع سبق الإصرار، عندما أطلق إرهابيوها الموجودون في حي بستان القصر في الجزء الشرقي من مدينة حلب، عدة صواريخ على مدرستي الفرقان المحدثة وسارية حسون بحي الفرقان في غربي حلب، ذهب ضحيتها هذه المرة عشرة أطفال تتراوح أعمارهم بين ٧ أعوام و ١٢ عاما، وأصيب ٥٩ آخرين بجروح بينهم إحدى المعلمات إصابتها خطرة أدت إلى بتر ساقها، وهذه هي صور المدرسة التي تم قصفها في حلب من قبل المعارضة المسلحة المعتدلة المعدلة وراثيا، وطبعا هذه الصور لا تهم البعض ولن يتحدثوا لكم عنها. وعلى فكرة المدرسة التي قصفت إسمها سارية حسون، وكنت قد خاطبت هذا المجلس قبل خمس سنوات (انظر S/PV.6627) لأقول لكم بأن الجماعات الإهابية المسلحة قد قتلت إبن المفتي في سوريا، المفتي العام للجمهورية العربية السورية واسمه سارية حسون، وهذه المدرسة أطلق اسمها على إسم الشهيد سارية حسون إبن مفتي سورية الذي قتله الإرهابيون قبل خمس سنوات، واليوم يقصفون المدرسة

التي سميت باسمه، بالإضافة إلى قصف هاتين المدرستين، أطلق إرهابيو هذه الجماعات من تنظيم جبهة النصرة وحركة نور الدين زنكي التي ترعاها المخابرات التركية، وتنظيمات إرهابية أخرى تصفها واشنطن وباريس ولندن بأنها تنظيمات مسلحة معتدلة وتدفع لمرتزقتها الرواتب وتمدهم بالمال والسلاح، الذي أتى بعضه من أوكرانيا ومن بلغاريا ومن كرواتيا، وقام هؤلاء الإرهابيون بإطلاق النار على كلية الحقوق وحيي الموغامبو والميدان، مما أسفر عن استشهاد شخصين وإصابة ٣٢ آخرين بجروح، كما أسفرت قذائف الجماعات الإرهابية المسلحة التي أطلقتها على حيي الأعظمية وسيف الدولة، غرب حلب، عن سقوط شهيدين وإصابة سبعة مواطنين بجروح.

تتزامن هذه الاعتداءات التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة مع هدنة أخرى هي الثالثة من نوعها منذ ٩ أيلول/سبتمبر، أعلنتها الحكومة السورية وحلفاؤها في مدينة حلب لإنقاذ حياة المواطنين الأبرياء وإنهاء معاناتهم، إنتبهوا إلى أنني قلت بأن هذه هي الهدنة الثالثة منذ ٩ أيلول/سبتمبر، وهذا يناقض جذريا ما قالته السفيرة الأمريكية من أن شاهدا عيان أخبرها بأن الطيرانين الروسي والسوري قد قصفا شرق حلب، ١٨٠ مرة يوم السبت، تخيلوا هذا العبث الذي يأتي من ممثلة دولة عظمى دائمة العضوية في مجلس الأمن. إن الهدنة التي أعلنتها الحكومة السورية وحلفاؤها تقضي بضمان سلامة من يرغب من المسلحين في الخروج من المنطقة، وتسوية أوضاعهم، أو التوجه بأسلحتهم الفردية إلى أماكن أخرى يختارونها وإجلاء الجرحى والمصابين وتقديم الرعاية الطبية لهم، من أجل عودة الحياة الطبيعية إلى الجزء الشرقي من مدينة حلب، الجزء الشرقي من مدينة حلب وليس الجزء الشرقي من منهاتن وليس الجزء الشرقي من كاليفورنيا، وليس الجزء الشرقي من غلاسكو وليس الجزء الشرقي من مرسيليا، الجزء الشرقي من حلب فحلب مدينة سورية، واستئناف مؤسسات الدولة الخدمية القيام بمهمات تأمين الاحتياجات الخدمية بجميع أشكالها للمواطنين الراغبين في البقاء في شرق حلب.

ولكن للأسف، عرقلت دول وأطراف معروفة مجمل تلك المبادرات من خلال الإيعاز للجماعات الإرهابية المسلحة، برفض أي مبادرة واستهداف المدنيين داخل منازلهم ومدارسهم في الجزء الغربي من مدينة حلب، والتمترس في الأحياء المدنية من الجزء الشرقي من مدينة حلب، واتخاذ المدنيين دروعا بشرية وقتل من يحاول من المدنيين الوصول إلى معابر الخروج الآمنة على غرار ما حدث يوم ١٧ من الشهر الجاري، حين أعدم ١٧ مدنيا ممن احتجوا على ممارسات الجماعات الإرهابية في شرق حلب. إن هذا الواقع، يؤكد أيها السادة أن هذه الجماعات الإرهابية المسلحة هي أداة ابتزاز بغيض في يد بعض الدول لتحقيق أجندات سياسية رخيصة على حساب معاناة الشعب السوري ودمه.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية ترفض النهج الانتقائي لبعض الدول والجهات الأممية في التعاطي مع الأزمة الإنسانية في سورية، وتؤكد أن السبب الرئيسي في منع إيصال المساعدات الإنسانية في العديد من المناطق إنما يعود إلى ما يلي: أولا، الحصار الذي تفرضه الجماعات الإرهابية على مناطق بأكملها ورفضها إدخال المساعدات إليها. ثانيا، استهداف الجماعات الإرهابية المسلحة قوافل المساعدات الإنسانية والسطو عليها. ثالثا، إنعدام الأمن في المناطق التي تنتشر فيها الجماعات الإرهابية المسلحة بما يشمل قطع الطرقات واستهداف الطائرات المدنية أو التي تحمل المساعدات والاعتداء على العاملين في المجالين الإنساني والطبي، وبيعها لهذه المساعدات، رابعا، تسييس الملف الإنساني في سورية وازدواجية المعايير لدى بعض الدول والمنظمات، من خلال التركيز على الوضع الإنساني في بعض المناطق دون غيرها لأهداف سياسية، وتجاهل مناطق أخرى بشكل كامل.

خامسا، نقص التنسيق والتعاون مع الحكومة السورية واللجوء إلى اتفاقيات مع منظمات غير حكومية غير مرخص لها في سورية، أو تنطلق من مدينة غازي عنتاب التركية بدون التنسيق مع الحكومة السورية. وهذا أمر لن نسمح به. MMS/18

سادساً، نقص تمويل خطط الاستجابة الإنسانية نتيجة عدم وفاء بعض الدول بتعهداتها، حيث لم يتجاوز تمويل خطة الاستجابة في العام ٢٠١٦ نسبة ٣٣ في المائة فقط.

سابعاً، التأخر في تنفيذ المشاريع والبرامج الواردة في خطط الاستجابة.

ختاماً، لقد سئم الشعب السوري من البيانات الكاذبة والمبادرات المنافقة والتقارير المضللة التي أغرقت عمل مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة بشكل شبه يومي على مدى السنوات الخمس الماضية، من دون أن يشعر الشعب السوري بأي أثر إنساني لها، لا بل زادت معاناته إلى حدود غير مسبوقة، وذلك بسبب ضلوع البعض في هذا المجلس وخارجه في تأجيج أوار الأزمة وإطالة أمدها. أما ما وصل من مساعدات، وقد ذكرت السيدة هوف أن الملايين من الشعب السوري قد استفادوا من هذه المساعدات، فقد تم ذلك بفضل التنسيق مع الحكومة السورية، علماً بأن ٧٠-٧٥ في المائة من المساعدات التي يتم تقديمها هي مساعدات تقدمها الحكومة السورية نفسها وليس الأمم المتحدة بالرغم من الحصار الذي تفرضه الدول الراعية للإرهاب علينا وبالرغم من العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها علينا منذ أكثر من ٥ سنوات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمتابعة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.